



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: محاسبة ومالية

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

دراسة حالة: بلدية بين الويدان ولاية سكيكدة

تحت إشراف الأستاذ:

- مراد بولحديد

من إعداد الطالبين:

- بوطغان زايد

- دادي موسى يدر داود

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
زرقي عمار	أستاذ مساعد أ	رئيسا
مراد بولحديد	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
العيقة محمد	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل  
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

سورة النمل الآية 19.

الشكر لله عز وجل على نعمه.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل بولحديد مراد على نصائحه وتوجيهاته  
التي أنارت دربنا، كما نشكر إدارة بلدية بين الويدان التي منحتنا الموافقة للقيام بدراستنا  
الميدانية،  
وعلى رئيسها الأمين العام موسى بوطلالة الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والوثائق اللازمة  
لإتمام عملنا.  
إلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية على كل حرف علمونا إياه.  
كما نتقدم بالشكر إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدونا من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل  
المتواضع

## إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث  
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى من كان يدفعني قدما إلى  
الأمام لنيل المبتغى إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة إلى الذي  
سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم إلى مدرستي  
الأولى في الحياة.

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان إلى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق رعاية و  
كانت سندي في الشدائد و كانت دعواها لي بالتوفيق إلى أُمِّي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني  
خير الجزاء في الدارين.

إليهما أهذي هذا العمل المتواضع و ادخل على قلبها شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي و أصدقائي الذين  
تقاسموا معي عبء الحياة.

كما أسدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم بولحديد مراد الذي تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه و كلما سألت عن  
معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من وقته الثمين لجأت إليه بالرغم من مسؤولياته المتعددة، إلى كل  
أساتذة قسم العلوم المالية و المحاسبة و إلى من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في دواتنا و في أنفسنا قبل  
أن تكون في أشياء أخرى.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

دادي موسى يدر داود

## الإهداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا  
محمد صلى الله عليه و سلم.  
بكل ما تحمله كلمة إهداء من معاني تجمع بين الامتنان والشكر والإخلاص  
والتقدير، اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كانت مرآة قلبي في أدبي  
وأخلاقي أمي أطل الله في عمرها. إلى زوجتي التي ساندتني في أتمام دراستي  
إلى قرة عيني ابنتي نورسين .

إلى كل أفراد عائلتي وأصدقائي وأحبابي

إلى زملائي دفعة ماستر مالية المؤسسة

إلى من شاركني عناء هذا العمل داود

إليهم جميعا اهدي هذا العمل

بوطغان زايد

## ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، حيث تم تجسيد ذلك في بلدية بين الويدان وهذا لمعالجة الإشكالية التالية " كيف يتم تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية "، وللقيام بهذه الدراسة تم التطرق في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي للنفقات العامة وميزانية الجماعات المحلية، وكذا مفهوم الفعالية، ثم اعتمدنا على دراسة ميدانية في بلدية بين الويدان لمعرفة فعالية النفقات العامة في ميزانيتها من خلال دراسة تطور نفقات التسيير والتجهيز.

وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض وتحليل المعلومات والنتائج من خلال الحساب الإداري للبلدية لسنوات الدراسة.

توصلنا إلى بلدية بين الويدان تعتمد على موازنة تقليدية، وفعالية نفقات التسيير والتجهيز تتطور من سنة لأخرى .

**الكلمات المفتاحية:** النفقات العامة المحلية، ميزانية الجماعات المحلية، فعالية النفقات العامة، موازنة البنود

## Summary

This study focused on the efficiency of public spending in the budget of local authorities, knowing that it was embodied in the municipality of BINE EL OUIDANE with the aim of answering the following problem: "How to assess the efficiency of public spending in local government budget. " To carry out this study, the theoretical aspect was based on the conceptual framework of public expenditure and the budget of the local communities by defining the efficiency, then we relied on a practical study in the municipality of BINE EL OUIDANE to know the efficiency of public spending in its budget by studying changes in management and supply spending.

To carry out this study, we used the descriptive and analytical approach

in the presentation and analysis of information and results through the administrative calculation of the municipality for the years of study.

## Keywords :

Local public expenditure, local community budget, overhead efficiency, budget it.



# قائمة المحتويات

## 1. فهرست المواضيع

الصفحة	الموضوع
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
-	ملخص
I	فهرست المواضيع
II	فهرست الجداول
II	فهرست الأشكال
III	فهرست الملاحق
أ-د	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: مالية الجماعات المحلية</b>	
6	تمهيد
6	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة المحلية
7	المطلب الأول: النفقات العامة المحلية
8	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
10	المطلب الثالث: أهداف و قواعد النفقات في الجماعات المحلية
11	المطلب الرابع: الإيرادات العامة وتقسيماتها
12	المبحث الثاني: مدخل عام لميزانية الجماعات المحلية
12	المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية
13	المطلب الثاني: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية
14	المطلب الثالث: وثائق ميزانية الجماعات المحلية
15	المبحث الثالث: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية



15	المطلب الأول: الأعوان المكلفون بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية
17	المطلب الثاني: مراحل تنفيذ الميزانية المحلية
18	المطلب الثالث: الرقابة المالية على الميزانية الجماعات المحلية
21	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية</b>	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: فعالية و كفاءة النفقات العامة
24	المطلب الأول: ماهية الفعالية و كفاءة النفقات العامة
26	المطلب الثاني: العلاقة بين الفعالية و الكفاءة
26	المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة مدخل لترشيد الإنفاق العام
27	المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العامة
28	المطلب الأول: نقائص مرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية
30	المطلب الثاني: نقائص مرتبطة بمدونة الميزانية
31	المطلب الثالث: ظاهرة الفساد يضعف فعالية النفقات العامة
33	المبحث الثالث: كيفية تحقيق فعالية النفقات العامة
33	المطلب الأول: عوامل تحقيق فعالية النفقات العامة
34	المطلب الثاني: كفاءة الإدارة المالية
35	المطلب الثالث: عصرنة أنظمة الميزانية لتحقيق فعالية النفقات العامة
37	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: دراسة حالة النفقات العامة في ميزانية بلدية بين الويدان</b>	

39	تمهيد
39	المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
39	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية بين الويدان
41	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية بين الويدان
44	المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي للنفقات العامة لبلدية بين الويدان
44	المطلب الأول: مكونات و محتوى ميزانية بلدية بين الويدان
45	المطلب الثاني: مدونة ميزانية البلدية
46	المطلب الثالث: تقسيمات نفقات بلدية بين الويدان
52	المبحث الثالث: دراسة التطور في النفقات العامة لبلدية بين الويدان و مدى فعاليتها
52	المطلب الأول: دراسة تطور في النفقات العامة
58	المطلب الثاني: هيكل النفقات و الإيرادات العامة لبلدية بين الويدان و أثرها على الموازنة
59	المطلب الثالث: مدى فعالية النفقات بلدية بين الويدان
61	خلاصة الفصل
63	خاتمة عامة
65	المراجع
71	الملاحق

## 1. قائمة الجداول

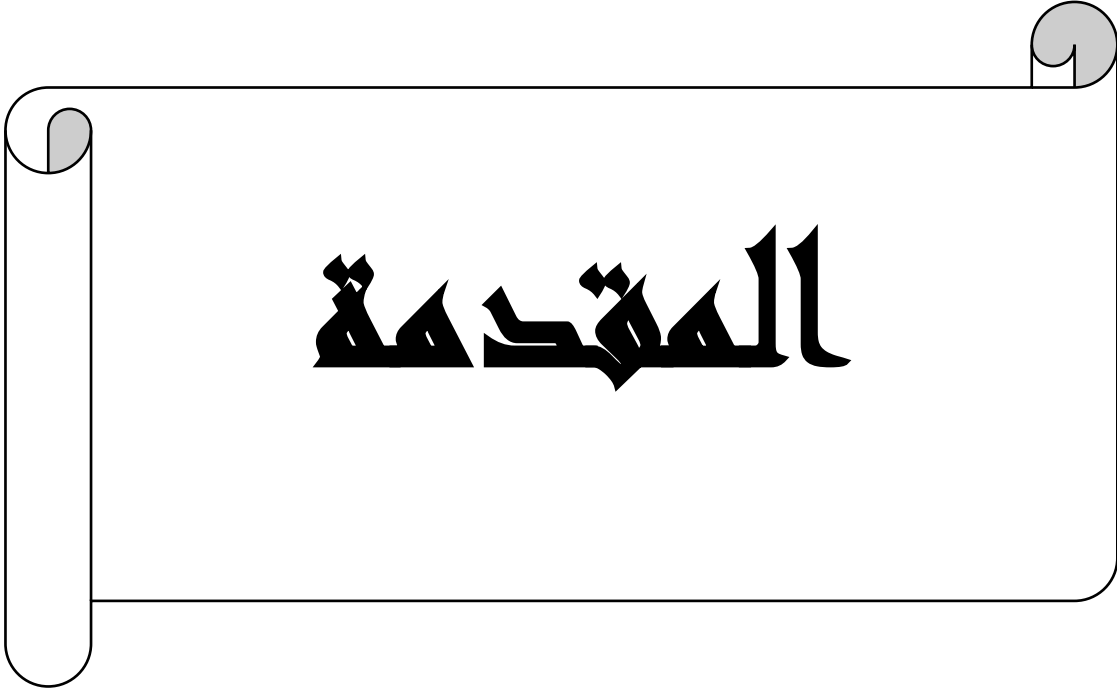
الصفحة	العنوان	الرقم
49	حسابات قسم التسيير	01
51	حسابات نفقات قسم التجهيز و الاستثمار	02
53	تطور إجمالي النفقات العامة لبلدية بين الويدان 2016-2017-2018	03
54	تطور نفقات قسم تسيير لبلدية بين الويدان 2016-2017-2018	04
57	تطور نفقات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية بين الويدان 2016-2017-2018	05
58	رصد الموازنة العامة 2016-2017-2018	06
59	نسبة فعالية نفقات قسم التسيير و التجهيز و الاستثمار 2016-2017-2018	07

## 2. قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
08	عناصر النفقة العامة	01
43	الهيكل التنظيمي لبلدية بين الويدان	02
60	يمثل مدى فعالية النفقات لبلدية بين الويدان 2016-2017-2018	03

## 1. قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حساب إداري سنة 2016 صفحة قسم التسيير	71
02	حساب إداري سنة 2016 قسم التجهيز و الاستثمار	72
03	حساب إداري سنة 2017 قسم التسيير	73
04	حساب إداري سنة 2017 قسم التجهيز و الاستثمار	74
05	حساب إداري سنة 2018 قسم التسيير	75
06	حساب إداري سنة 2018 قسم التجهيز و الاستثمار	76
07	حساب إداري سنة 2018 صفحة الإيرادات	77
08	الميزانية الإضافية 2018	78
09	الميزانية الأولية 2016	79



## المقدمة:

تعتبر النفقات العامة جزء من ميزانية الجماعات المحلية و أداة لتحقيق أهدافها، وهي إحدى وسائل التي تقوم باستخدامها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية و المالية. ومن أجل تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن للأفراد، ومن هنا تستمد عملية تنفيذ النفقات أهميتها لذا أحاطها المشرع الجزائري بقواعد صارمة تنظمها و إجراءات مختلف مراحل تنفيذها وترجع أهميتها في كونها تضمن استقامة و نزاهة الموظفين في أدائهم لمهامهم و وجباتهم، و تحتل الرقابة المالية على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث، باعتبارها وسيلة فعالة تضمن حسن تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية و ترشيد نفقاتها، وهدفها الأساس تجنب حدوث اختلاسات و تلاعبات في أموال الدولة .

## إشكالية البحث:

يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى فعالية النفقات في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو دور النفقات العامة من ميزانية الجماعات المحلية ؟
2. هل النفقات العامة تمتاز بالفعالية في ميزانية الجماعات المحلية؟
3. ما هي المشاكل التي تواجهها الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية ؟

## فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- ❖ دور النفقات العامة هو تحقيق أهداف الجماعات المحلية .
- ❖ تمتاز النفقات الفعالة بمدى قدرة النفقة العامة لتحقيق الأهداف المسطرة .
- ❖ تواجه ميزانية الجماعات المحلية عدة مشاكل، متعلقة بفعالية النفقات العامة.

## أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان فعالية النفقات العامة المحلية في ميزانية الجماعات المحلية بالاطافة إلى معرفة كيفية استخدام الجماعات المحلية لمختلف نفقاتها و التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية و التي تقف معرقة لتحقيق فعالية الإنفاق.

### أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في الدفع بعجلة التنمية المحلية، وكذا الدور الذي تلعبه النفقات العامة كأداة و وسيلة في تلبية حاجيات المجتمع .

❖ يهتم البحث بكيفية إعادة هيكلة نظم موازنة الجماعات المحلية في الجزائر كمدخل لرفع من فعالية النفقات العامة .

❖ الدور الذي تلعبه النفقات العامة كأداة و وسيلة في تلبية حاجيات المجتمع

### أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار و دراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

❖ نظرا للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

❖ أهمية هذه النفقات العامة.

❖ الرغبة و الميول الداني لدراسة هذا الموضوع.

❖ الخروج بنتائج مفيدة للدراسة

### المنهج المستخدم في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اتبعنا هذا المنهج في استعراضنا للأساس النظري الذي يحدد مفهوم الميزانية و النفقات العامة المحلية، و القيام بتحليل مختلف الظواهر و الإجراءات المتعلقة بها.

أما في الجانب العمل الميداني قد اعتمدنا على منهج دراسة حالة حيث عرضنا واقع النفقات العامة لبلدية بين الويدان ولاية سكيكدة التي كانت محل الدراسة بنوع من التحليل الكمي و النسبي.

### حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: إن المجال الزمني لدراستنا هي سنة 2016 حتى 2018
- الحدود الموضوعية: تتمثل في تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ، وكيف ساهمت في تحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية .

### هيكل البحث:

لمعالجة هذا البحث عمدنا إلى تقسيمها إلى ثلاث فصول و هي كالآتي:

#### الفصل الأول: مالية الجماعات المحلية

#### الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

#### الفصل الثالث: دراسة حالة النفقات العامة في ميزانية بين الويدان

يتناول الفصل الأول مدخل التعريف بنفقات العامة المحلية، مع استعراض أهم التقسيمات لها مع تبيان أهم المتغيرات التي تتأثر بها و من جهة أخرى حاولنا إعطاء تعريف الميزانية الجماعات المحلية مع استعراض كيفية تحضيرها و تنفيذها و إشكال الرقابة المختلفة الممارسة عليها.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم فعالية النفقات العامة و كذلك إلى المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العمومية و معالجتها.

و في الفصل الثالث تناولنا فيه تقديم بلدية الويدان ثم الانتقال إلى دراسة تطبيقية ميدانية لبلدية الويدان سكيكدة باستعراض نفقاتها للسنوات الثلاث بنوع من الدراسة و التحليل.



الدراسات السابقة:

❖ عباس عبد الحفيظ و هي بعنوان " تقييم فعالية النفقات في ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة

النفقات ولاية تلمسان و بلدية منصوره " مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2012/2011 .

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه النفقات العامة و مكانتها في موازنة الجماعات المحلية و تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة، و توصلت الدراسة في مسعاها إلى أن أسلوب إعداد الموازنة البرامج و المحاسبة على الأداء يمكن من تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب و تدليل الصعوبات التي تعترض تطبيقه في الجماعات في الجزائر.

❖ كريمة شبايحة " تسيير النفقات العامة المحلية لميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلدية المعاضيد "

مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة،

2018 /2017.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية و التي تقف معرقله لتحقيق فعالية الإنفاق، و من أهم النتائج المتوصل إليها:

- النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائفها على أحسن حال و تحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.
- تعتبر ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية، و عملية تحضيرها و تنفيذها تتم في إطار الذي حدده القانون و يتم هذه العمليات تحت أعين هيئات رقابية مختلفة لضمان شرعيتها و مصداقيتها.

# الفصل الأول

## الفصل الأول : مالية الجماعات المحلية

### تمهيد الفصل:

إن الدولة و مختلف أجهزتها عند قيامها بالنشاط تتحمل مصاريف مالية ضخمة، هذه الأخيرة تمثل مجموع الأموال التي يتم دفعها و التي أطلق عليها مصطلح النفقات العمومية، و نظر للأهمية التي تحظى بها هذه النفقات فإنها لا تصدر بشكل عشوائي، بل تظهر في جداول منظمة، و هو ما يعرف بالميزانية.

و لكي نبسط المفاهيم أكثر سنتطرق في دراستنا إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالنفقات المحلية، و نبرز مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية، مع تبيان مختلف جوانبها.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول النفقات العامة المحلية و الإيرادات.

**المبحث الثاني:** مدخل عام لميزانية الجماعات المحلية.

**المبحث الثالث:** تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.

**المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول النفقات العامة المحلية.

توضح النفقات العامة المحلية السياسة العامة لكل إقليم في إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات

ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به الجماعات المحلية في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية، تنتج عنه النمو و الزيادة لحجم نفقاتها

وسنعالج هذه العناصر في هذا المبحث.

## المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة المحلية.

تعرف النفقة العامة بأنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق النفع العام"<sup>1</sup> ، و أنها " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة "

كما أن النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.<sup>2</sup>

و بناء على هذه التعاريف تتحدد عناصر النفقة العامة في الأمور التالية:

## أ-الصفة النقدية للنفقة العامة:

تعتمد المعاملات التجارية الحديثة على النقود باعتبارها مبالغ مالية تقوم بإنفاقها الولاية و البلدية قصد الحصول على السلع و الخدمات لممارسة نشاطها و استمرارها، و منه تستبعد المقايضة في النفقات المحلية باعتبارها مبادلات تجارية كتبادل سلعة بسلعة إذ تكمل أهمية الصفقة النقدية في تسهيل النظام المالي للجماعات المحلية و إعطائها أكثر فعالية و ذلك إقرارها مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات المحلية ضمانا لحسن استخدامها و تحقيق منفعة محلية.<sup>3</sup>

## ب- صدورها من قبل الهيئة المحلية:

لا يمكن أن تكتسب النفقة الصفة المحلية إلا إذا صدرت عن الهيئة المحلية و تتمثل في الولاية أو البلديات و الهيئات التابعة لهما بالنسبة للجزائر.

## ث- أن تهدف إلى إشباع حاجة محلية:

يجب أن يكون الهدف من النفقة المحلية هو إشباع الحاجات العامة المحلية، و تحقيق مصلحة المواطنين المقيمين على إقليمها جميعا دون استثناء، فان كان الجميع يتساوون في تحميل الأعباء المحلية كالضرائب فإنهم يتساوون كذلك في الاستفادة من النفقات العامة المحلية وفقا لمبدأ العدالة و المساواة داخل المجتمع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د. عادل احمد خليل حشيش " أساسيات المالية العامة " دار النهضة العربية 2000 بيروت ص 63

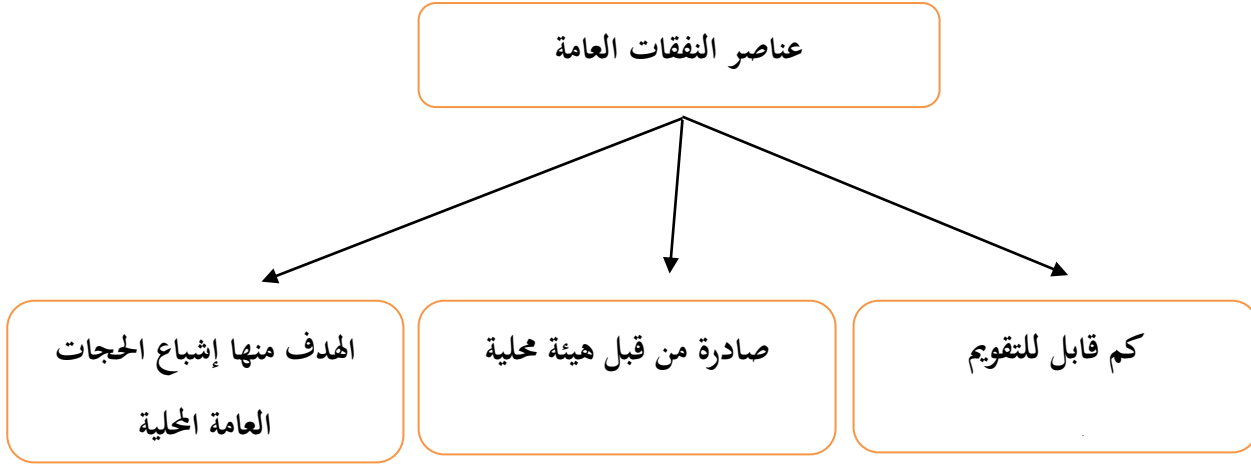
<sup>2</sup> د. علي خليل أ.د. سليمان احمد اللوزي " المالية العامة " ، دار زهران النشر و التوزيع 2000 عمان ص 8

<sup>3</sup> بن داود إبراهيم " المالية العامة على النفقات العامة " دار الكتاب الحديث مصر، 2009 ص 54

<sup>4</sup> عباس عبد الحفيظ "تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية " مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2011.1012

و الشكل التالي يبين عناصر النفقات العامة المحلية.

الشكل رقم (1): عناصر النفقة العامة المحلية



المصدر: من إعداد الطلبة

#### المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

للنفقة العامة العديد من التقسيمات التي تتسم بها و ذلك وفق جملة من المعايير التي تجعل منها تقسيمات مضبوطة، يمكن إنجازها في الآتي:<sup>1</sup>

1. **التقسيم الوظيفي:** في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقاً للوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

أ. **النفقات العامة الاقتصادية:** وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية كالمشاريع الاستثمارية و التنمية المتنوعة.

ب. **النفقات العامة الاجتماعية:** مثل: المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد، كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية و التعليمية و الترخيفية و الضمان الاجتماعي.

ج. **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارة الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من اجل إعداده أو تدريبه، و يدخل ضمنها أيضاً المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي.

<sup>1</sup> محمود حسن الوادي، زكرياء احمد عزام " مبادئ المالية العامة " الأردن، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2007، ص 134 - 141

د. النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة و استمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب و أجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة.

هـ. النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط و فوائد الدين العام و الأوراق و السندات المالية الأخرى.

2. حسب دوريتها و انتظامها: حسب هذا التقسيم يتم تمييز نوعين من النفقات:

أ. النفقات العامة العادية: هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا دون أن يعنس هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، و مثالها: الرواتب و الأجور و نفقات الصيانة.

ب. النفقات العامة الاستثنائية: هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام و لا تتميز بالدورية فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة و مثالها: النفقات العامة الاستثمارية الضخمة، نفقات مكافحة البطالة.

3. حسب نطاق سريانها: يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق، و يمكن تقسيمها إلى نفقات عامة مركزية و نفقات عامة محلية، يمكن التمييز بينها على أساس جملة من المعايير أهمها:

أ. معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل: نفقات الأمن و الدفاع و إذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل: نفقة إيصال الكهرباء و الماء.

ب. معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة، و تكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

ج. معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين أن حيز المعيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، و محلية إذا وردت في الموازنة الإقليمي بغض النظر عن المستفيد منها و من يتحمل عبئها .

4. حسب آثارها عن الإنتاج الوطني: تقسم إلى قسمين:

أ. النفقات العامة الحقيقية: تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل تتمثل في السلع و الخدمات و منها مرتبات أجور موظفي الدولة، و ينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الإنتاج و يولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات.

ب. النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة النتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية بين الأفراد و الجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني، و هي عادة تتم دون مقابل.

المطلب الثالث: أهداف و قواعد النفقات في الجماعات المحلية.

### 1. أهداف النفقة العامة:

يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة و من ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، و بالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة ثم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد.

و السبب في ذلك يرجع الضرورة مبدأ المساواة و العدل داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب و من ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة.

### 2. قواعد النفقات العامة:

حتى تتمكن النفقة العامة من تحقيق الأهداف الموجودة و التي سبق لنا ذكرها وهي تحقيق النفع العام للمجتمع بإشباع الحاجات العامة، فبالتالي يجب أن تلتزم السلطات العامة عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض القواعد و الضوابط، و الالتزام باتخاذ الإجراءات القانونية المقررة عند إجراء الإنفاق العام.

#### 1- قاعدة المنفعة:

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ يعتبر اشتراط تحقيق المنفعة في النفقة العامة شرطا منطبقا، و يترتب على ذلك انه لا تسوغ أن تكون النفقات عامة التي يستفيد منها بعض الأشخاص بسبب نفوذهم في المجتمع.<sup>1</sup>

#### 2- قاعدة الاقتصاد في النفقة:

<sup>1</sup>. خليل علي محمد، " المالية العامة" دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2000 ص 36

وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام و عدم التبذير و لا يقصد في النفقة التقدير أي بمعنى الشح في النفقة، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية و ضرورة الابتعاد عن الإنفاق على ما هو غير ضروري.<sup>1</sup>

### 3- قاعدة الضمانات ( الرقابة):

هي التي تمارسها أجهزة تابعة للدولة من خلال سعيها للحفاظ على الأموال العمومية المحلية المتمثلة في الرقابة الإدارية، التي تمارس من قبل الهيئات المحلية و أمين الخزينة اضافة إلى الوصاية، فضلا عن الرقابة القضائية التي تمارس من قبل المحاسبة.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: الإيرادات العامة و تقسيماتها

#### 1. تعريف الإيرادات:

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي.

كما تعرف الإيرادات العامة " بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة و تعتبر جزء هام و مكمل لتمويل الإنفاق العام، تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.<sup>3</sup>

#### 2. أنواع الإيرادات العامة:

هناك عدة تقسيمات للإيرادات العامة حيث تقسم إلى الأقسام التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. بجاوي عمر، " مساهمة في الدراسة المالية العامة: النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000 ص 36

<sup>2</sup>. بجاوي عمر، " مساهمة في الدراسة المالية العامة: النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة"، مرجع سابق، ص 38

<sup>3</sup>. محمد حسين الوادي، د. زكرياء احمد العوام " مبادئ المالية العامة " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2008، ص 52

<sup>4</sup>. محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص 44



أ- الإيرادات من أملاك الدولة: تمتلك الدولة أموالا منقولة كالمسكن و التي تباعها و الخدمات التي تقدمها و أموالا غير منقولة كالعقارات و المناجم و الغابات و أبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.

ب- الإيرادات من الضرائب: تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة حيث هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

ت- الإيرادات من الرسم: تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية و منظمة، و التي تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي و تحقيق المنافع العامة حيث هي عبارة عن مبلغ من النقود يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام.

ث- الإيرادات من القروض العامة: هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض و فوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد.

إن التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن إيرادات الدولة الأخرى، وقد وجد على أساس تعاقدية بين الدولة و بين المقرضين، فهو يختلف في الضريبة فإيرادات الضريبة تدخل الخزنة العامة ولا ترد مطلقا لدافعها بينما إيرادات القرض تدخل الخزنة العامة ديننا و تتعهد الدولة بردها مع الفوائد في أجل محدد.

### المبحث الثاني: مدخل عام لميزانية الجماعات المحلية

تعد ميزانية الجماعات المحلية من أهم الأدوات التخطيطية المالي، فهي الأداة التي تحدد أهداف الجماعة المحلية و سياستها في كيفية استغلال الموارد و عملية توزيعها.

المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية.

سنتطرق إلى كل من ميزانية البلدية و ميزانية الولاية.

**1-تعريف ميزانية البلدية:** هي جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها و نفقاتها السنوية التي يتم إعدادها لدورة معينة عادة ما تكون سنة.<sup>1</sup>

**2-تعريف ميزانية الولاية:** هي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات و النفقات السنوية الخاصة بالولاية، كما هي قرار بالترخيص و الإدارة يسمح بحسن سير المصالح الولاية و تنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز و الاستشعار.<sup>2</sup>

و من خلال التعاريف السابقة " لميزانية البلدية و الولاية " نستنتج أن ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة حسابية تقديرية يتم إعدادها من طرف الهيئة المحلية عن طريق جدول تقدير النفقات و الإيرادات لفترة زمنية محددة بسنة واحدة.

تتميز الميزانية بجملة من الخصائص أهمها:<sup>3</sup>

- هي عمل علني: كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الإطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة.
- هي عمل تقديري: تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها، و يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل، و كذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات بالاعتماد على نتائج السنة المالية السابقة.
- هي عمل إلزامي: يتم بناء على قوانين و تنظيمات معمول بها بمعنى أن هنالك ميزانية واحدة كل سنة، تعد بشكل دوري.
- هي عمل مرخص: تسجل في الميزانية رخص الإيرادات و النفقات المقترحة، و هذه القاعدة إلزامية لكل الجماعات المحلية، لأنها لا تستطيع الإنفاق إلا في حالات استثنائية
- هي عمل ذو طابع إداري: فهي أمر بإدارة و سير الحسن لمصالح الجماعة.

**المطلب الثاني: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية.**

تتمثل مبادئ الجماعات المحلية فيما يلي:

<sup>1</sup> المادة 176 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية : مرجع سابق

<sup>2</sup> المادة 135 من قانون رقم 90/09 المتعلق بالولاية، المؤرخ 1990/05/7، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 1990، س 515.

<sup>3</sup> صالح الروايي " اقتصاديات المالية العامة " ديوان المطبوعة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر 1992، ص 22، 23

**1- مبدأ السنوية:** يعني استقلالية كل دورة محاسبة على الأخرى و المتمثلة في سنة حيث أن إيرادات و نفقات الجماعة المحلية تتحد و تتجدد كل سنة و إذا زادت عن سنة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال العمومية.<sup>1</sup>

**2- مبدأ التوازن:** حسب المادة (183) من قانون البلدي فإنه لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو لم تنص على النفقات الإجبارية.<sup>2</sup>

**3- مبدأ التخصيص:** ففي ميزاني الجماعات المحلية هناك إيرادات خاصة من أجل نفقات خاصة، فعلى سبيل المثال هناك اقتطاع من مواد التسيير لتغطية نفقات قسم التجهيز و الاستثمار (مكفوفين، عجز، بناء مدارس.....)<sup>3</sup>.

**4- مبدأ الوحدة:** يقصد به إدراج كافة النفقات و الإيرادات المتوقع إنفاقها أو تحصيلها خلال دورة الميزانية في وثيقة واحدة، من أجل سهولة عرض الميزانية.<sup>4</sup>

**5- مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف و المحاسب العمومي:** حسب المادة 55 من قانون المحاسبة العمومية تتناهي وظيفة الأمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي، ولذا يعد الأمر بالصرف الحساب الإداري و المحاسب العمومي حساب التسيير من جهة، و من جهة أخرى، رئيس المجلس الشعبي البلدي و أمين خزينة البلدية.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: وثائق ميزانية الجماعات المحلية.

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من ثلاث وثائق و هي الميزانية الأولية و الميزانية الإضافية و الحساب الإداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية و سنعرضها فيما يلي:

**1- الميزانية الأولية:** هي الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية، فهي عبارة عن كشف و بيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة، و يتم إعدادها قبل بدء السنة المالية السابقة كما جاء في المادة (150) من قانون البلدية "توضع الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية السابقة"<sup>6</sup>

<sup>1</sup>.عباس عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup>.المادة 183 من قانون 11-10، مرجع سابق.

<sup>3</sup>.عباس عبد الحفيظ، مرجع سابق ص 14

<sup>4</sup>.عادل فليح العلا، "المالية العامة و التشريع الضريبي" دار الحامة، الأردن، 2006، ص 5752

<sup>5</sup>.سهام مزروع "تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد

خضير:بسكرة، 2018، ص 15

<sup>6</sup>.المادة 150 من قانون البلدية، مرجع سابق، ص 500

2- الميزانية الإضافية: هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية، سواء بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة.<sup>1</sup>

3- الحساب الإداري: هو عبارة عن حوصلة الميزانيتين السابقتين (الأولية و الإضافية) التي أنجزت بالفعل بعد انتهاء السنة المالية، و يقدم لنا كل المصاريف التي صرفت و الإيرادات التي حصلت أثناء السنة المالية وكل البواقي التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار بالإضافة أنه يساعده على دراسة تقدم إنجاز المشاريع التي تقوم بإنجازها الولاية أو البلدية.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث : تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.

إن مرحلة تنفيذ الميزانية هي بداية مرحلة جديدة مرحلة التطبيق، لذا وضعت قواعد عديدة تحكم و تنظم العمليات المالية وآليات تضمن احترام هذه القواعد.

#### المطلب الأول: الأعيان المكلفون بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.

يشرف على عمليات تنفيذ الميزانية الجماعات المحلية الأمر بالصرف و المحاسب العمومي.

#### 1- الأمر بالصرف: الأمر بالصرف هو كل شخص مؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة

و مؤسساتها و جماعاتها العمومية، سواء تعلق الأمر بالنفقات أو الإيرادات (1)

أ- دور الوالي كأمير بالصرف بالنسبة للولاية. هو الهيئة الأولى في الولاية، فهو ممثل الدولة يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية، يقوم بتنفيذ ميزانية الولاية و هو صاحب القرار فيها، فهو الأمر بالصرف الرئيسي بالنسبة لميزانية الولاية حسب المادة (88) من قانون 09/90 المتعلق بالولاية، حيث يقوم بتسيير موارد الولاية و الإذن بإنفاقها كما له أن يفوض إمضائه لأحد أعوان المصالح التابعة له.

ب- دور رئيس المجلس الشعبي كأمير بالصرف بالنسبة للبلدية. إن رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف بصفة أمرا بالصرف تحت مراقبة المجلس و رقابة الأدوار العليا بما يلي.

- الحفاظ على أموال البلدية و إدارتها
- تسيير إيرادات البلدية، تحرير الأمر بالصرف الخاص بالنفقات و رقابة المحاسبة البلدية

<sup>1</sup>. بلعسل حنان، لعماري سعاد " مالية الجماعات المحلية بين النصوص و الممارسة"، مرجع سابق، ص 27

<sup>2</sup>. بلمتلوك عادل، "الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية و أثرها في ترشيد النفقات" مذكرة شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد

خضير بسكرة، 2018، ص 16

- عقد الصفقات و إبرام عقود الإيجار
  - تمثيل البلدية أمام القضاء
  - منح السندات المداخيل و حوالات الدفع
  - كما أنه يقوم في نهاية كل سنة مالية بتحرير حالة متخلفات الإيرادات و النفقات
  - يقوم بإعداد الحساب الإداري للسنة المنتهية
- 2- المحاسب العمومي:** حسب المادة 33 من قانون 21/90 المتعلق بالحاسبة العمومية يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الأحكام، كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية<sup>1</sup>
- تحصيل الإيرادات و دفع النفقات
  - ضمان حراسة الأموال و السندات أو القيم أو الأشياء المكلف بها و حفظها
  - تداول الأموال و السندات و القيم و الممتلكات و العائدات و الموارد
  - حركة حساب الموجودات
- و كل شخص يقوم بهذه العمليات دون أن يكون معيناً قانوناً يعتبر محاسباً فعلياً أو شبه محاسب، و يخضع لنفس التزامات و الرقابة و العقوبات المطبقة على المحاسب العمومي.
- أ- دور أمين خزانة الولاية كمحاسب عمومي بالنسبة للولاية:** يعتبر محاسباً رئيسياً بصفته رئيساً على تحصيل الموارد و صرفها، و يقوم بالعمليات التالية:
- تركيز العمليات المحاسبية التي يجريها المحاسبون الثانويون و التابعون له.
  - تنفيذ الإيرادات و النفقات لميزانية الدولة على مستوى المحلي.
  - يتكلف بتوزيع المعاشات على مستوى ولايته.
  - تنفيذ ميزانية الولاية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
  - تداول الأموال و القيم و السندات و حراستها، و القيام بحركة حسابات أرصدة الخزانة
- ب- دور المحاسب البلدي كمحاسب عمومي بالنسبة للبلدية:** يمارس المحاسب البلدي مهامه كمحاسب عمومي طبقاً للتنظيم المعمول به " استخلاص جميع مداخيل البلدية و جميع مبالغ التي ترجع إليها، و كذا وفاء النفقات التي يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي الأمر بصرفها و ذلك إلى غاية الإعتمادات المصادق عليها فله وحدة

<sup>1</sup> المادة 33 من قانون الحاسبة العمومية 21/90، الجريدة الرسمية، العدد: 35، 1990، 11340.

صفة تحصيل الإيرادات و دفع النفقات البلدية المنصوص عليها من طرف القوانين و اللوائح التنظيمية، و مؤهل لإدارة و حيازة و حفظ الأموال و القيم المالية للبلدية كما يجرى في نهاية كل سنة مالية حالة المتخلفات الواجب تغطيتها و الواجب دفعها و تحرير عند الاقتضاء في نهاية السنة المالية حالات الحصص غير المغطاة للمحاصيل البلدية و إعفاءات الديون الفاقدة<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مراحل تنفيذ الميزانية المحلية

تنصب عملية الميزانية المحلية على تحصيل الإيرادات و صرفها، و التي تمر بمرحلتين أساسيتين و هما كالآتي:

1- تنفيذ الإيرادات: إن إيرادات البلدية أو الولاية مختلفة و متنوعة بحيث يقوم الأمر بالصرف بإصدار سندات الإيرادات إلى الحاسب العمومي تحمل المعلومات المتعلقة بتطبيق الإجراء و يمر تنفيذ الإيرادات بمرحلتين.

1-1- المرحلة الإدارية: تتمثل في قيام الأمر بالصرف بجملة من العمليات تتمثل الأولى في الإثبات، حيث يتحقق من وجود الالتزام على عاتق الغير يستوجب التحصيل، بعدها التصفية من خلال مبلغ الدين الواجب تحصيله مثل نسبة الضريبة أو الرسم<sup>2</sup>

1-2- المرحلة المحاسبية: يقوم المحاسب بمراقبة شرعية عملية التحصيل المبلغ المحدد في السند، و هناك بعض الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون إرسال السند وهي الإيرادات التي يدفع هنا<sup>3</sup>

2- تنفيذ النفقات: يفرض صرف النفقات إجراءات مطلوبة قانونا، حيث تمر بمرحلتين تتمثل في المرحلة الإدارية و المرحلة المحاسبية.

2-1- المرحلة الإدارية: يقوم بها الأمر بالصرف و تمر بثلاث مراحل: الالتزام بالنفقة و هو التصرف الذي يؤدي إلى نشوء التزام اتجاه الغير و هو الذي يثبت بموجبه نشوء الدين ثم التصفية التقدير الفعلي و الصحيح للمديونية و محاسبتها، أخيرا الأمر بالصرف فبعد معرفة مبلغ النفقة يقوم الأمر بالصرف إلى الحاسب العمومي بدفع ذلك المبلغ إلى شخص بموجب وثيقة مكتوبة<sup>4</sup>

2-2- المرحلة المحاسبية: و هي المرحلة الأخيرة من مراحل الصرف النفقة المحلية، تنفذ من طرف المحاسب العمومي و التي تمر بعملية وحيدة هي دفع مبلغ نفقة الدائن الحقيقي للجماعات المحلية بعد قيام المحاسب العمومي في

<sup>1</sup>. الشريف رحاني، "أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال، العجز، و التحكم الجيد في التسيير" دار القصة للنشر، الجزائر 2003، ص 103.

<sup>2</sup>. زيوت رحمة "الميزانية العامة للدولة"، رسالة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 147

<sup>3</sup>. سهام مزروع، مرجع سابق، ص 20

<sup>4</sup>. سهام مزروع "تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية"، مرجع سابق، ص 20

التدقيق في صحتها و قانونيتها فحسب نص المادة 22 من القانون المتعلق بالحاسبة العمومية هي العملية التي يتم بموجبها إبراء ذمة الولاية و البلدية<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الرقابة المالية على ميزانية الجماعات المحلية.

تعتبر الرقابة المالية أداة من أدوات السلطة العامة التي تهدف إلى حماية المال العام بعدة وسائل لصالح هيئات وأشخاص القانون العام، من أجل تجسيد سياستها الرقابية على الإيرادات و النفقات.

**1- الرقابة السابقة:** تسمى بالرقابة الوقائية، حيث تخضع ميزانية البلدية قبل تنفيذها إلى عدة إجراءات قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بصرف النفقات تجنباً لأي مشكل أو عجز و تمارس هذه الرقابة من طرف المراقب المالي و المحاسب العمومي و رقابة المجلس الشعبية<sup>2</sup>

**1-1- المراقب المالي:** عرفت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المراقب المالي أنه موظف تابع لوزارة مالية يتواجد على المستويين المركزي و المحلي و يعين هو و مساعديه بموجب قرار وزاري و تعد رقابته مشروعية لا ملائمة على النفقات العمومية<sup>3</sup>

كما يقوم في نهاية كل سنة مالية بإرسال تقرير للوزير المكلف على سبيل العرض و الأمر بالصرف على سبيل الإعلام.

**1-2- المحاسب العمومي** إضافة إلى دوره في تنفيذ النفقات و الإيرادات العامة يؤدي المحاسب العمومي دور قياسيا مهما يتمثل هذا الدور الرقابي في مراقبة أعمال الأمرين بالصرف و التدقيق في شرعية الوثائق التي صادق عليها

**1-3- رقابة المجلس الشعبية:** يمارس المجلس الشعبي البلدي بصفته جهاز أو طرف رقابي، الرقابة المالية على الميزانية من خلال:

• التصويت على ميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة التنفيذ، من خلال مناقشة لنبود الميزانية و الاعتمادات المخصصة لها أي أنها رقابة تخطيطية.

<sup>1</sup> المادة 22 من قانون 21/90 الحاسبة العمومية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> سهام مزروع، مرجع سابق، ص 21

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي 92-414 المادة 09 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها الجريدة الرسمية، العدد 82، 1992.

- التصويت على ميزانية الإضافية قبل 15 جوان من سنة التنفيذ، بتقديم كافة المعلومات و التوصيات اللازمة للمجلس الشعبي البلدي<sup>1</sup>

## 2- الرقابة اللاحقة:

**1-2- رقابة المفتشية العامة المالية:** تختص بالرقابة اللاحقة أو أثناء التنفيذ في كل وقت إذا تطلب الأمر ذلك على التسيير المالي و المحاسبي لكل الهيئات و المؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، و بصفة عامة كل شخص معنوي له حق التصرف في الأموال العمومية، كم تتولى عمليات التقييم الاقتصادي و المالي للمؤسسات الاقتصادية بهدف تقدير فعالية التسيير<sup>2</sup>

وتعمل المفتشية العامة المالية على<sup>3</sup>

- القيام بالدراسات و التحاليل و الخبرات الاقتصادية و المالية بغية الوصول إلى تقدير لفعالية و نجاعة التسيير
- المراقبة الدورية لمصالح الإدارات و الهيئات الموضوعة تحت وصاية أو سلطة الوزير المكلف
- كما تؤهل المفتشية العامة المالية القيام بالتقويم الاقتصادي للمؤسسات العمومية

**2-2- رقابة مجلس المحاسبة:** تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980م، بصدور الأمر رقم 80-05 المؤرخ في مارس 1980م و المتعلق بممارسة وظيفته الرقابية، و يتمتع مجلس المحاسبة باختصاصات واسعة في مجال الرقابة و تتمثل مهمته على وجه الخصوص في التدقيق في شروط الهيئات، الموارد و الوسائل المادية و الأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصه و في تقييم تسييرها و في التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية المحاسبية للتنظيمات و القوات المعمول بها، و الهدف من ذلك هو تشجيع الاستعمال الفعال و الصارم و ترقية إجبارية تقديم الحسابات و تطوير شفافية تسيير المالية العمومية، كما يساهم المجلس في إطار صلاحياته في تعزيز الرقابة من مختلف أشكال الغش و الممارسات غير قانونية أو غير الشرعية و محاربتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>.عزيز محمد الطاهر "آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر" رسالة ماجستير تخصص حقوق، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة 2009-2010، ص 64

<sup>2</sup>.هشام السلوقي "رقابة المفتشية العامة للماليات على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري" مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد و مالية، الجزائر، 2006 ص 10

<sup>3</sup>.عكاش أعمار، دريدر صالح " دور الرقابة المالية في التسيير النفقات العمومية" مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة 2017، ص 55

<sup>4</sup>.مجلس المحاسبة، الموقع الإلكتروني، <http://www.compt.org.Dz> تاريخ الإطلاع 6 مارس 2020



و تتمثل اختصاصاته في:

- يدرس كل ملف يتعلق بالمالية العامة للدولة أو الجماعات الإقليمية.
- رقابة صحة الحسابات و انتظامها و دقتها.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا القول أن النفقات العامة المحلية هي مبلغ تقوم بإنفاقه جماعة محلية بهدف تحقيق الصالح العام، كما حاولنا التعرف على أسس تقسيمها، و عرضنا المبادئ التي تقوم عليها و كذا الوثائق المكونة لها ( الميزانية الأولية و الميزانية الاضافية و الحساب الإداري ) و عرض مختلف مراحل تنفيذ هذه الميزانية، و قمنا باستخلاص النتائج التالية:

- الجماعات المحلية هي جزء من الدولة تتمثل في البلدية و الولاية حيث النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائف على أحسن وجه وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة المحلية و التي برزت بتطور الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، تعتبر احدي السمات المميزة للمالية المحلية و تعتبر هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة للجماعات محدودة الموارد العاجزة لتغطية هذه الزيادة.
- تعتبر ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية و تنفيذها في الإطار القانوني من طرف أعوان مؤهلين لضمان شرعيتها.

# الفصل الثاني

## تمهيد الفصل

تعاني معظم الجماعات المحلية من مشكلة " الندرة في الموارد المالية". ومن جهة أخرى ضخامة مهامها وكثرة التزاماتها تجاه ساكنيها من اجل تحقيق رغباتهم وتحقيق التنمية المرجوة منها. كل هذا نتج عنه ازدياد في الإنفاق العام المحلي. وهذا ما يعرف بظاهرة "زيادة النفقات العامة المحلية".

لكن يرى بعض الاقتصاديين إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع عامة ليست مشكلة الندرة في حد ذاتها وإنما التحديد الدقيق للأهداف والأولويات المراد تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة. وهذا من اجل تحقيق التوازن بين نفقاتها وإيراداتها.

لذلك أصبح من الضروري الأخذ بمفهوم فعالية النفقات العامة ' فتحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية يعتبر وسيلة لها للخروج من كل القصور والشبهات التي تعاني منها ميزانيتها.

وللوصول إلى هذا الغرض يجب تحديد كل المشاكل التي كانت حائلا دون تحقيق فعالية النفقة العامة ومعالجتها، حيث إن تنفيذها لم يعد أنجازا في حد ذاته وإنما الانجاز الحقيقي هو مدى تحقيق الأهداف المحددة في عملية صرف هذه النفقات، ومن اجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول نتطرق فيه إلى فعالية وكفاءة النفقة العامة وفي المبحث الثاني المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقة العامة، أما المبحث الثالث فسيتناول كيفية تحقيق فعالية النفقات العامة.

### المبحث الأول: فعالية وكفاءة النفقات العامة.

تعتبر النفقات من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق أهدافها ، لذلك لابد من توفر ما يعرف بفعالية وكفاءة النفقات العامة .

سوف نستعرض في هذا المبحث ثلاث مطالب كالتالي:

في المطلب الأول مفهوم فعالية وكفاءة النفقات العامة وفي المطلب الثاني العلاقة بين الفعالية والكفاءة وفي المطلب الثالث فعالية النفقات العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام.

#### المطلب الأول: ماهية الفعالية وكفاءة النفقات العامة.

##### أولاً: مفهوم الفعالية:

يعد معيار فعالية أي مؤسسة من المؤشرات المهمة في قياس مدى تحقيقها لأهدافها انسجاماً أو تكيفاً مع البيئة التي تعمل بها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقد تعرض مفهوم الفعالية قبل غيره من المفاهيم الإدارية إلى التعارض في وجهات النظر الفكرية من حيث تحديد معناه الشامل والدقيق

وستتناول تعريف هذا المصطلح حسب التعاريف التالية:

1- عرفها ETZIONI بأنها "قدرة المنظمة على تأمين الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة"<sup>1</sup>.

2- وتعرف كذلك بأنها: "عمل الأشياء الصحيحة كما يمكن ربط الفعالية بمخرجات المنظمة حيث يمكن التعبير عنها نسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة وعليه فإن :  
الفعالية (نسبة) = قيمة المخرجات الفعلية / قيمة المخرجات المتوقعة"<sup>2</sup>.

وعرف الكاتب محمد عبد الفتاح العشماوي فعالية النفقة العامة على أنها "قدرة الوحدة الإدارية على تحقيق أهدافها في إطار مجموعة من الأعمال داخل نشاط حكومي معين"<sup>3</sup>

3- وتعرف الفعالية كذلك بأنها: "درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرة ، فكلما أدت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية"

<sup>1</sup> حسين حريم، إدارة المنظمات من منظور كلي الطبعة الثانية دار حامد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010 ص 92

<sup>2</sup> محفوظ احمد جودة وآخرون، منظومات الأعمال، دار وائل للنشر عمان الأردن الطبعة 1، ص 71

<sup>3</sup> محمد عبد الفتاح العشماوي، نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية وفعالية النفقة العامة بالقطاع الحكومي باستخدام مداخل مقدمة العمليات، بحوث وأوراق العمل، ملتقى ادوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة في القاهرة مصر ماي 2007، ص 154.

ومن كل ما سبق نستنتج أن فعالية النفقة العامة هي قدرة الجماعة المحلية على تحقيق أهدافها المسطرة طبقاً لبرنامجها وللمعايير المحددة مسبقاً.

ثانياً: مفهوم الكفاءة:

يعتبر مفهوم الكفاءة مفهوم متعدد الأوجه من حيث التصور والمجالات المطبقة والمقترحة. مما يجعل إعطاء تعريف محدد أمراً يختلف فيه الباحثون، وللأسف عدة تعاريف نذكر منها:

1- يقصد بالكفاءة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة وهو ما يعرف بكفاءة التكلفة أي قدرة المؤسسة على تخصيص نفقاتها من أجل حجم معين من المخرجات<sup>1</sup>.

2- أما MINTZBERG في كتابه "ADMINISTRATIVE BEHAVIOR" يعرف الكفاءة على أنها "القدرة على اختيار المسلك الذي يحقق أحسن نتيجة تطبيق الموارد المتاحة أي أن الكفاءة تعني الوصول إلى الأعظمية في أي هدف تسعى إليه المؤسسة"<sup>2</sup>.

وقد أكد كل من CARZO AND YANOUZAS على أن المؤسسة تصبح ذات كفاءة عالية حينما تقوم باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي أكبر المردودات<sup>3</sup>.

وتعرف كذلك بأنها: هي فعل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة، وبالتالي انخفاض التكاليف فيتم استخدام أقل كمية ممكنة من المدخلات أو الموارد كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة<sup>4</sup>.

ويمكن القول إن الفعالية هي : القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك فهي تمثل العلاقة بين الأهداف المحققة والأهداف المحددة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{الأهداف المحققة}}{\text{الأهداف المحددة}}$$

يتضح من خلال التعاريف السابقة إن الكفاءة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد المتاحة مقارنة بمخرجاتها حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال أمثل وعقلاني ورشيد وان الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة وبأقل تكلفة ممكنة .

<sup>1</sup> .ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية مصر 2006، ص 277

<sup>2</sup> .محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان الأردن 2006، ص 277

<sup>3</sup> .عريوة عبد الحليم، تأثير مراجعة التسيير على الأداء التنظيمي للمؤسسة، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

2012 ص 44

<sup>4</sup> .محمد خطاب، تعريف الكفاءة والفعالية والفرق بينهما، مثال على الكفاءة والفعالية، مجلة اسود..... إدارة أعمال، العدد 04 2017.

### المطلب الثاني: العلاقة بين الفعالية والكفاءة

يقترن مفهوم الفعالية بمفهوم الكفاءة، ولكن مفهوم الكفاءة يشير أساسا إلى البعد الاقتصادي في طريقة تحقيق الأهداف والى نسبة المخرجات إلى المدخلات .

اد يتوجب على المنظمة تحقيق الأهداف المحددة بالموارد الموجودة وهي في الغالب موارد محدودة ، مما يستلزم إدارتها بشكل اقتصادي ينعكس على مستوى المخرجات منسوبة إلى المدخلات.

كما يعتبر مفهوم الكفاءة ملازما لمفهوم الفعالية ولكن لا يجب أن يستخدم بالتبادل، فقد تكون المؤسسة فعالة ولكنها ليست كفؤة، أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة وعدم كفاءة المؤسسة يؤثر سلبا على فعاليتها .

فكلما ارتفعت تكاليف تحقيق هدف معين قلت احتمالات قدرة المؤسسة على البقاء، ويمكن استخدام الفعالية كمقياس بعيد المدى بينما يمكن استخدام الكفاءة كمقياس قصير المدى ويجب أن يؤخذ كلاهما في الاعتبار كمقياس نجاح لكل مؤسسة، وينظر إلى الكفاءة على أنها اتخاذ العمل بشكل صحيح أما الفعالية فهي إنجاز العمل الشيء الصحيح<sup>1</sup>

واثبتت الدراسات أن الفعالية يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرا تابعا يتحدد بفعل عدد من المتغيرات المستقلة، وإحدى هذه المتغيرات هي كفاءة استخدام الموارد لتحقيق الأهداف، وعليه نستطيع القول أن : "الفعالية أوسع من الكفاءة بل إنها تتضمن الكفاءة"<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة مدخل لترشيد الإنفاق العام

من اجل حماية المال العام من الإسراف وضمان تأقلمه مع الظروف الاستثنائية التي يمكن أن يتعرض لها وجب علينا الحفاظ عليه من خلال ترشيد الإنفاق العام .

من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة ظاهرة ازدياد الإنفاق العام مع تزايد الدخل الوطني حيث أن العلاقة بين الاثنين طردية، ولان كانت أسباب هذه الظاهرة متعددة ومتغيرة إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من اجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية النفقات بالقدر الذي يمكن معه من زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبريد إلى أدنى حد ممكن. لذا فان

<sup>1</sup>. حسين حريم ،مرجع سابق ،ص 96

<sup>2</sup>. علي عبد الله، اثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001 ص 08

ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق<sup>1</sup>.

ويقصد كذلك بالترشيد تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة<sup>2</sup>.

ترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص هاته الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع حاجياته<sup>3</sup>.

ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها:

\* رفع كفاءة وفعالية النفقات في المجالات التي يخصص لها.

\* أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية .

\* يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وحسن تمويله على مدى القدرة على التروي والدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات ، مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق<sup>4</sup>.

مما سبق يمكن القول أن فعالية النفقة العامة هي مدى قدرة النفقة العامة على تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة الحكومية طبقا للمعايير التي يتم تحديدها مسبقا.

### المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العامة

تصطدم الجماعات المحلية غالبا بعدة مشاكل عند تنفيذ ميزانيتها، سواء تصفية نفقاتها أو تحصيل إيراداتها، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تركيزها على تحقيق أكبر فعالية لنفقاتها، خاصة نفقات التسيير، على عكس نفقات التجهيز والاستثمار التي تنفذ على شكل رخص برامج، ولها أهداف محددة.

<sup>1</sup> بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أبحاث

المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، سطيف 2013 ص 05

<sup>2</sup> محمد الطيب دهب، دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد عمومي جامعة حمة لخضر الوادي، 2014-2015، ص 14

<sup>3</sup> محمد عمر حماد أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج العجز في ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2006، ص 44

<sup>4</sup> شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية تخصص نفود مالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 89.



المطلب الأول: نقائص مرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية

تستخدم الجماعات المحلية ما يعرف بميزانية البنود أو الموازنة التقليدية، وهي من أقدم الموازنات، وما زال استخدامها جاريا لحد الآن في كثير من الدول، وهي أكثر شيوعا لأنها تتسم بالسهولة في الإعداد والتنفيذ.<sup>1</sup> وتبنى ميزانية البنود على التبويب النوعي للنفقات حيث يجري تصنيف المبالغ التي تخصص لكل وحدة اقتصادية وذلك حسب أولوية النفقات والغاية منها، وتسمى ببند الإنفاق، مثل تقديرات النفقات الجارية والرواتب والأجور والمصاريف الإجبارية للسير العام لمصالح الإدارة، وتحدد النفقات من خلال تقدير كل وحدة اقتصادية من الخدمات والموظفين والمهمات عن السنة القادمة مع الالتزام بتبويب الميزانية حسب أنواع النفقات وطبقا للهيكل التنظيمي.<sup>2</sup> وبالتالي ميزانية البنود هي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس للغرض منها.<sup>3</sup>

أولا : مزايا موازنة البنود المعتمد عليها من قبل الجماعات المحلية.

تتميز الموازنة التقليدية بعدة مزايا نذكر منها:

أ-سهولة الإعداد : عند إعداد تقديرات الموازنة العامة حسب قانون المالية للسنة المالية المقبلة تؤخذ الإيرادات والنفقات للسنة الماضية وتضاف إليها عادة نسبة معينة وأحيانا تنخفض بنسبة كذلك .

وهذا لا يتطلب إجراء دراسات تحليلية للنفقات ولا تقديم بدائل أو تقديرات للعوائد التي تستحق من أوجه الإنفاق.<sup>4</sup>

ب-سهولة إحكام الرقابة على صرف الأموال العمومية.

تعكس ملامح ميزانية البنود مبررات نشأتها من ناحية، والتوقيت الذي نشأت فيه من ناحية أخرى، فقد نشأت هذه الميزانية كنتيجة انفصال مالية الدولة، الأمر الذي جعل للمجتمع ممثلا في السلطة التشريعية دورا في الرقابة على مالية الدولة ومن ثم فإن الرقابة مثلث الهدف الرئيسي لهذه الميزانية حيث تمثلت في الرقابة المحاسبية التي تكتفي من التزام السلطة التنفيذية بالإنفاق، في الأوجه المحددة "إشباع رغبات الأفراد اللامتناهية" دون تجاوز الإعتمادات المتاحة حفاظا على مبدأ توازن الميزانية مع التحقق من عدم وجود إسراف فباستخدام مواردها وان إجراءات الصرف سليمة وفقا للقوانين واللوائح.<sup>5</sup>

1. حجازي محمد احمد، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، ط2، مؤسسة النبع للخدمات المطبعية وتجارة الورق، عمان الأردن، 1995، ص 97

2. هلال محمد، المحاسبة الحكومية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2002، ص 65

3. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2001، ص 77

4. محمد شاعر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 210.

5. محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص 118.

ج-سهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين إيرادات ونفقات السنة السابقة.

الموازنة التقليدية ببساطتها ووضوحها تسهل عملية إجراء الدراسة والمقارنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال سنوات سابقة، وذلك راجع لوجود أبواب، فصول، بنود، مواد ثابتة ومحددة ومقسمة في وثيقة الميزانية العامة.<sup>1</sup>

د-زيادة الإنفاق بين المشتركين في إعداد الميزانية.

لا يوجد إشكال كبير بين السلطة التشريعية والمتمثلة في المجالس الشعبية المنتخبة والسلطة التنفيذية عند إعداد ومناقشة والمصادقة على ميزانية الجماعات المحلية مما يجعل الخلافات سهلة الحل وخصوصا إذا كان سبب الخلاف هو زيادة أو نقصان في بعض الإعتمادات المرصودة وليس خلافا على السياسات أو البرامج.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لميزانية البنود التي تؤثر على تحقيق فعالية النفقات العامة.

لا يخلو هذا النوع من الميزانيات من عيوب أثرت بشكل كبير على عدم تحقيق الجماعات المحلية لفعالية نفقاتها . ونستعرض هذه العيوب كما يلي:

أ-لا تساعد على توضيح الأهداف التي يرصد لها الاعتماد: لا توضح ميزانية البنود الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقصان في الاعتمادات المخصصة للجماعات المحلية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج المتوقعة من هذا الإنفاق.<sup>2</sup>

فلا يمكن الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية واعتبارات الكفاءة للإنفاق ومن ثم يمكن القول أن أهداف الإنفاق العام في ظل ميزانية الاعتمادات تكون مبهمه وغير محددة وكذلك فان عملية تخصيص الموارد تتم وفقا لأسس غير موضوعية . فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون أن توضح نتائج هذا الإنفاق.<sup>3</sup>

ب-وجود الانحرافات وعدم الدقة في تقديرات النفقات:

حيث يتم تقدير النفقات بشكل جزائي دون الاعتماد على أسس علمية في تقديرها فمن المستحيل تحقيق الأهداف المنشودة وراء تخصيص هاته الاعتمادات دون التقدير الصحيح لتحقيق هذه الأهداف فهذه الانحرافات في تقدير النفقات تؤثر في فعالية النفقات العامة. وهذا يتجلى في صورتين:

1- الاتجاه الأول: عدم تحقيق الأهداف نتيجة عدم قدرة النفقات على تغطية تكاليف هذه الأهداف وبالتالي عدم تحقيق فعالية النفقة العامة.

<sup>1</sup>. عطية صلاح سلطان ، دور موازنة الأداء والبرامج في دعم القرارات الإدارية المالية العامة ، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق 20-24 نوفمبر 2004، ص 65.

<sup>2</sup>. محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق ، ص 115

<sup>3</sup>. محمد عمر حماد أبو دوح ، نفس المرجع ص 119

2- الاتجاه الثاني: تحقيق الأهداف نتيجة قدرة النفقات العامة على تغطية تكاليف هذه الأهداف وبالتالي تحقيق فعالية النفقة العامة لكن برغم من تحقيق الأهداف يعني هناك مبالغ إضافية تبقى هناك اعتمادات تدفع بالوحدات التنفيذية إلى إنفاقها قبل نهاية السنة المالية ضمانا للحصول على أكبر اعتماد مالي في السنة الموالية ما ينتج عنه صور من التبذير وانتشار الفساد المالي.

### ج- مبدأ سنوية الميزانية يحد من فعالية النفقات العمومية في المدى الطويل.

أن تحديد الإطار الزمني لسنة واحدة يبعد الجماعات المحلية باهتمام بالاستثمارات طويلة المدى وعدم تحليل المؤشرات المستقبلية لإنفاق يؤثر بشكل كبير على فعالية النفقات العامة في المدى البعيد وهذا نتيجة ضعف الترابط في تبويب الميزانية وخطط التنمية وبالتالي يتعذر ربط هذه الميزانية بأهداف الجماعات المحلية في المدى الطويل.<sup>1</sup>

### ح- ميزانية تركز على المدخلات فقط.

دون الاهتمام بجانب المخرجات والعلاقة بينهما. هذه الطريقة لا تساعد متخذي القرار من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من إجراء دراسات تحليلية تتضمن طرق بديلة للقيام بالأعمال وتبين التكاليف والعوائد لكل بديل ومن ثم تحديد أولويات الإنفاق. أي النفقات التي تكون لها أكثر وأكبر فعالية وبدلك لا يمكن التعرف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزانية البنود رغم ما فيها من مزايا إلا أنها لا تخلو من العيوب. وتعاني من القصور مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات فعالية النفقات العامة.

هذا النوع من النظام يركز على الميزانية كوسيلة بدلا من نظام يفضل الميزانية كأهداف. حيث يكتفي المسؤولون المحليون بتنفيذ ميزانيات التسيير من النوع المالي بمنطق التسيير المسمى بالتسيير المطلق والقائم على أساس العلاقات من النوع النازل بين المقررين التابعين المنفذين.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: نقائص مرتبطة بمدونة الميزانية.

1- مدونة لا توفر المعلومات المطلوبة: إن القوانين الحالية لميزانية الجماعات المحلية في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، لذلك يكون من المستحسن إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الإدارية والاقتصادية والوظيفية بما يسمح استعمال سهل للمعلوماتية.

<sup>1</sup>. حجازي محمد احمد، مرجع سابق، ص 121

<sup>2</sup>. محمد عمر حماد ابو دوح، مرجع سابق ص 122

<sup>3</sup>. مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص 77

هذه المعلومات تكون محل دراسة تستخدم في قياس وتحليل فعالية النفقة العامة ومن تم وجود بدائل.<sup>1</sup>

2- عدم تماشي مدونة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز: مدونة التسيير مقسمة إلى مصالح (مصالح غير مباشرة والمصالح الإدارية.... الخ)، أما مدونة قسم التجهيز فهي مقسمة إلى برامج (برامج البلدية أو الولاية وبرامج لحساب الغير)، جعل هناك نفقات مسجلة في ميزانية التسيير كان من المفروض تسجيلها في قسم التجهيز هنا من جهة ومن جهة أخرى هناك نفقات في ميزانية التسيير نفسها تتكرر في ميزانية التجهيز وهذا ما يؤثر على تحديد الأهداف فهناك تكرار في هذا الأخير.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: ظاهرة الفساد يضعف فعالية النفقات العامة

يعتبر الفساد من أهم العوامل المؤثرة على الدولة في مسألة تسيير شؤونها، بالرغم أن الجزائر تحقق أكبر نسبة فوائض مالية، إلا أن مشاريع التنمية المحلية لم ترقى إلى المستوى المطلوب بسبب التأثير السلبي على النفقات المخصصة في الجماعات المحلية<sup>3</sup>، فالولاية والبلدية ليستا بمعزل عن ذلك فلا تكاد جرائدنا أو قنواتنا الإخبارية تخلو من مقالات أو أخبار حول اختلاس فواعل الإنفاق المحلي (رسمية وغير رسمية)، وتبديدهم للمال العام المحلي. ويمكن إدراج بعض أوجه الفساد المستفحلة على مستوى الجماعات المحلية في الفساد المالي (أولا) والفساد الإداري (ثانيا).

### أولا: الفساد المالي.

يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، وتتمثل صورته في الرشاوى والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، الابتزاز والتزوير. نهب المال العام والوساطة<sup>4</sup>.

### ثانيا: الفساد الإداري

هو الاختراق والانحراف الإداري والوظيفي وهي مخالفات تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية مهامه الوظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير الأطر

<sup>1</sup>. محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق ص 77

<sup>2</sup>. حيرش فايزة، طرشي محمد، الرقابة على اداء الوحدات الحكومية في ظل عصره نظام الحاسبة العمومية في الجزائر، دراسة منشورة في مجلة الأكاديمية

للدراستات الاجتماعية والإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 20

<sup>3</sup>. عباس عبد الحفيظ تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية

العامة جامعة تلمسان 2012 ص 125

<sup>4</sup>. نفس المرجع ص 190

القانونية. بل هي في الاتجاه المعاكس تعتنم الفرصة للعب بين أوتار الثغرات بدل الضغط على صناع القرار لمراجعة وتحديث المنظومة القانونية ، وتمثل صورته في عدم احترام مواعيد العمل. إفشاء السر المهني.....الخ. ومن بين الأمثلة العديدة عن الفساد في نفقات الجماعات المحلية والتي لا يمكن إدراجها كلها حاولنا ذكر أبرزها من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- التأخر والغش في مواد انجاز مشاريع تابعة للجماعات المحلية.
- التلاعب في الحسابات من خلال تعديل حجم النفقات والإيرادات.
- التباطؤ أو الإسراع في عمليات السداد أو التحصيل .
- تعمد المبالغة في الإنفاق لضمان إتمادات السنة المالية القادمة.
- تضخيم فواتير انجاز المشاريع.

#### ❖ النتائج السلبية للفساد الإداري والمالي على فعالية النفقات العامة

- للفساد الإداري والمالي نتائج سلبية على فعالية النفقات العامة وذلك كما يلي:<sup>2</sup>
- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى نتائج خطيرة يقف في مقدمتها انحراف الإنفاق العام على تحقيق أهداف الجماعات المحلية .
  - يؤدي الفساد إلى تقليص فرص الاستثمار داخل الجماعات المحلية ومنه ضياع المشاريع التي تعود بفعالية على الأفراد. فالفساد على هذا النحو لا يعيق الاستثمار فحسب وإنما يعيق التنمية أيضا.
  - يرفع من كلفتها فالمستثمر المحلي أو الأجنبي عندما يريد التوجه للاستثمار نحو محلية ما ، فإنه يسأل أولا عن الفساد أو البيروقراطية في تلك الجماعة قبل اتخاذه لقراره بالاستثمار، أما المستثمر الذي يهمله الربح السريع والعالى ويعمل من خلال الأساليب الملتوية فإنه يسأل عن مفاتيح الفساد وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ الذين يستطيعون تحرير الصفقات بسهولة.
- ويمكننا إضافة العناصر السلبية التالية:<sup>3</sup>
- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة للجماعات المحلية وكفاءتها ومن جودة البضائع والسلع ونلاحظ ذلك خاصة في معرض إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة حيث غالبا ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

<sup>1</sup>. جريوي سارة، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، مجلة الاقتصاد العدد 2، ص121-122

<sup>2</sup>. منير الحمش الاقتصاد السياسي والفساد والإصلاح والتنمية ، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق سوريا 2006، ص 27

<sup>3</sup>. نفس المرجع ، ص28

- يقلل الفساد من الإيرادات ويزيد تحمل نفقات جديدة لتغطية العجز نلاحظ ذلك خاصة في حالة التهرب الضريبي وزيادة نسبة السرعة والضياع في المشروعات العامة.
- ومما لا شك فيه أن إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في الجماعات المحلية ومؤسساتها إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أو الرشوة فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل.

### المبحث الثالث: كيفية تحقيق فعالية النفقات العامة

تسعى الجماعات المحلية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والخروج من مشاكلها تجاه مواطنيها، ويتجلى ذلك من خلال تخصيص امثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد التام بتلك الأهداف، حيث إن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين، لم يعد انجازا في حد ذاته وإنما الانجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المسطرة من إنفاق نفس المبلغ، ومدى فعالية وكفاءة الأجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام. انطلاقا من هذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى: عوامل تحقيق فعالية النفقات العامة في المطلب الأول، كفاءة إدارة المالية العامة في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث عصرنه أنظمة الميزانية لتحقيق فعالية النفقات.

#### المطلب الأول: عوامل تحقيق فعالية النفقات العامة

هناك عدة عوامل من شأنها المساعدة على تحقيق فعالية النفقات العامة، مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي :

1- **تحديد الأهداف بدقة:** يتم تقدير الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل، من خلال حصص الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الاعتمادات، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظائف المتعددة بالمجتمع ككل أو بالوحدات الحكومية.

يعتقد hary أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج. الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. فرحي محمد، النمدجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 108.

2-تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج أو المشروع الذي تريد الجماعات المحلية تنفيذه ومدى قدرتها على إشباع حاجات مواطنيها.

3-تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ويتمثل ذلك في توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز مع تطور مفهوم الرقابة المستندة إلى الرقابة التقييمية<sup>1</sup>.

ولكي تكون النفقات العامة فعالة ومجدية لا بد أن تكون الرقابة عليها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمن حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة على الصعيدين القانوني والعلمي أيضا.

#### المطلب الثاني: كفاءة الإدارة المالية

تعني كفاءة إدارة المالية حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات، وهو ما يتطلب بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه ممكن كما وكيفا وبفعالية أكبر توافر نظم مؤسساتية تحدد السبل المثلى لاستخدام الموارد المالية لتحقيق الأهداف العامة. يهدف نظام إدارة المالية العامة إلى تسهيل عملية التخطيط وتسجيل المعلومات المحاسبية والسيطرة على تنفيذ الميزانية من جانب الإيرادات أو النفقات لأجل تحقيق أكبر فعالية.

#### • المبادئ والقواعد اللازمة للإدارة الجيدة للمالية العامة:

تتطلب الإدارة الجيدة للمالية العامة توفر جملة من المبادئ تسعى لتوفير بيئة إدارية منضبطة تعمل فيها الوحدات والهيئات الحكومية وتمثل هذه المبادئ في<sup>2</sup>:

✓ مصداقية الموازنة بحيث يجب أن يتطابق التنفيذ الفعلي للموازنة مع الاعتمادات المالية المقررة سنويا، حيث ينبغي أن تتساوى النفقات المقدرة (التقديرية) مع الانجازات (الفعلية)، وان تتطابق الإيرادات الفعلية مع الإيرادات المحتملة.

<sup>1</sup> محمد أبو دوح، مرجع سابق، ص 105.

<sup>2</sup> شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، ص 95.

✓ تتطلب الإدارة السليمة أن يتم اعتماد الموازنة وتنفيذها بكل شفافية وان تمكن الأطر والترتيبات التي تحكمها من مسائلة القائمين بأمر إعدادها وتنفيذها من كافة مستوياتهم ومحاسبتهم على القرارات المالية التي يتخذونها<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق بالقواعد التي يجب أن تتوفر لتحقيق إدارة جيدة نذكر منها :

✓ القواعد التي تتطلب الإجراءات المحاسبية المناسبة إتباعها في جميع الأوقات وكذا السجلات المحاسبية التي يتم الاحتفاظ بها.

✓ القواعد التي تلزم الموظفين بتبرير قراراتهم.

✓ القواعد التي تتطلب تجنب الصراعات والنزاعات في المصالح أثناء الممارسة العملية.

**المطلب الثالث: عصره انظمه الميزانية لتحقيق فعالية النفقات العامة:**

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، والانفتاح على الخارج، فقد قررت الجزائر إعداد مشروع لعصره أنظمة الموازنة وهذا بالتعاون مع البنك الدولي بموجب اتفاقية موقعة بين الطرفين، فعصره الموازنة العامة يعكس إلى جانب المسؤولية على الإنفاق، الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد العامة، وبالتالي التأكيد بدرجة اقل على المدخلات وبدرجة اكبر على إعداد تقديرات موجهة نحو المخرجات.

### 1- أهداف مشروع العصرنة:

يهدف مشروع العصرنة عموما إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup>:

#### أ- التحول من ميزانية البنود إلى ميزانية البرامج والأداء:

تقوم الفكرة الأساسية لهذا الإصلاح على أن يكون هناك توجه أكبر نحو إنجاز البرامج واشتراط النتائج بدل الاكتفاء فقط بتزويد الوحدات الحكومية بالموارد المالية لإنفاقها، وبعبارة أخرى ستنقل الجزائر من منطق ميزانية البنود غالى ميزانية الأداء والبرامج، وفي هذا الإطار يتعين على مختلف الهيئات الإدارية ومنها الجماعات المحلية الكشف عن برامجها مسبقا ، وتحديد المبالغ الضرورية لانجازها، ومسائلتها عن أسباب المطالبة بهذا المال وكذا متابعتها في مدى تحقق النتائج المرجوة من هذه البرامج، وكل هذا من اجل تكريس اكبر لفعالية النفقة العامة.

➤ **مفهوم موازنة البرامج والأداء:** تعددت تعاريف موازنة البرامج والأداء ن نذكر منها ما يلي :

- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي : "هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة هذه الأهداف

<sup>1</sup>. احمد أبو بكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية في إدارة المالية العامة، دراسات اقتصادية صندوق النقد الدولي أبو ظبي 2011 ص6

<sup>2</sup>. عبد الحميد مرغيث، محاضرات في المحاسبة العمومية، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، 2018/2019 ص76



حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد، إن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ تساعد في الحصول على نتائج أساسية<sup>1</sup>.

- وتعرف أيضا على أنها: "نظام إداري يهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية"<sup>2</sup>.

### ➤ تحسين تدفق المعلومات نحو الميزانيات العمومية:

يعتبر مشكلة تدفق المعلومات من أهم نقاط الضعف التي تعترى النظام الموازاتي، نظرا للاستخدام المحدود للإعلام الآلي والغير مدمج في شبكة مركبة وفي هذا الشأن ارتأى مشروع العصرية أن يكون من بين الورشات الكبرى للإصلاح إنشاء نظام معلومات متكامل لتسيير الميزانيات العامة.

### 2- دور عصرية نظام الموازنة العامة في رقابة فعالية الأداء:

عصرته الموازنة العامة يعكس إلى جانب المسؤولية على الإنفاق، الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد العامة ويمكن إيجاز دورها فيما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ تسهيل الاختيارات الإستراتيجية وهذا من خلال جمع المعلومات وتحقيق أحسن جودة.
- ✓ تحسن قدرة التنبؤ للنفقات العمومية.
- ✓ إعطاء مسؤولية أكبر للأعوان والمؤسسات المسؤولة عن الأملاك العمومية.
- ✓ تقوية متابعة تنفيذ الميزانية وفعالية وضع السياسات.
- ✓ تسهيل مراقبة النفقات العمومية .
- ✓ إعطاء أولوية للتخطيط الاستراتيجي لترشيد الإنفاق.
- ✓ تعزيز الفعالية والكفاءة الذي يسمح بضبط الميزانية في الوقت المناسب ويضمن الجودة لتنفيذ المراقبة المالية السليمة
- ✓ اتخاذ أكثر شفافية فيما يخص الميزانية من اجل اتخاذ القرارات السياسية.

<sup>1</sup>. حيرش فايذة، طرشي محمد، عصرية نظام الموازنة العامة للدولة ودوره في تفعيل الرقابة على أداء الوحدات الحكومية، ص14

<sup>2</sup>. مغني نادية، مليكة حفيظ، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة دراسة منشورة بمجلة الإدارة والتنمية المحلية والدراسات العدد 09 2016 ص404

<sup>3</sup>. بلعربي فاطمة الزهراء، بن سعدي يمينة، الميزانية العامة للدولة وتبني مشروع التحديث الميزانياتي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016 ص68

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه لموضوع فعالية النفقات العامة وكيفية تحقيقها، مع تبيان أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق الفعالية، وكذلك العيوب والنقائص التي تعاني منها ميزانية الجماعات المحلية التي أدت بها إلى عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة. وقمنا باستخلاص النتائج التالية:

- إن الجماعات المحلية تعتمد في ميزانيتها على الميزانية التقليدية فهي غير موضوعة على أساس الأهداف حيث أن تصنيف النفقات العامة لا يظهر الأهداف التي تريد الجماعات المحلية تحقيقها في المستقبل.
- فهي تعتبر مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير المال العام فهي تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال التسيير المالي.
- ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها الجماعات المحلية وهذا نتيجة النقائص الموجودة في ميزانية البنود وضعف الرقابة الممارسة عليها، وافتقارها لمقاييس المسائلة أثرت على فعالية النفقات.
- يعتبر إصلاح نظام الموازنة العامة والتحول من ميزانية البنود إلى ميزانية الأداء والبرامج ضرورة ملحة، فهو يقدم حلاً جوهرياً لبعض الاختلالات و أوجه القصور التي يعاني منها النظام الموازني في الجزائر.



# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: دراسة حالة النفقات العامة في ميزانية بلدية بين الويدان

### تمهيد الفصل

من خلال دراستنا للفصلين السابقين والذي تطرقنا فيهما إلى توضيح وتحديد مفهوم النفقات العامة

والتقسيمات المختلفة لها . وكذلك ميزانية الجماعات المحلية مع استعراض كيفية تحضيرها وتنفيذها

ومختلف أشكال الرقابة عليها. من جهة أخرى تطرقنا لمدى فعالية وكفاءة النفقات العامة ومختلف المشاكل التي

تواجهها الجماعات المحلية لتحقيق أفضل فعالية لنفقاتها . وكذلك كيفية تحقيق تلك الفعالية عن طريق عصرنة نظام

الموازنة.

وعلى ضوء هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يتناول **المبحث الأول**: التعريف بميدان الدراسة.

فيما يدرس **المبحث الثاني**: التصنيف المحاسبي لنفقات بلدية بين الويدان

أما **المبحث الثالث**: فيتطرق إلى تحليل التطور في نفقات بلدية بين الويدان

### المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بميدان الدراسة (بلدية بين الويدان)، من خلال عرض نبذة تاريخية عن نشأة

البلدية في المطلب الأول، والتعرف على هيكلها التنظيمي في المطلب الثاني.

**المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية بين الويدان:**

#### 1-النشأة:

بلدية بين الويدان إحدى بلديات دائرة تمالوس ولاية سكيكدة، هي بلدية حديثة النشأة، حيث أنشئت بناءً إلى

التقسيم الإداري لسنة 1984 وهذا بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 والصادر بالجريدة

الرسمية رقم 06 الصادرة بتاريخ 1984/02/07.

تقع شمال غرب ولاية سكيكدة وتبعد عنها مسافة 50 كلم وعن مقر دائرة تمالوس ب07 كلم، تتوسط خمس بلديات يحدها من الشمال بلديتي بني زيد وبلدية كركرة، ومن الشرق بلدية تمالوس، ومن الغرب بلدية عين قشرة، ومن الجنوب بلدية أم الطوب، وهي بلدية ريفية ذات طابع فلاحي.

تقدر مساحة البلدية ب104 كلم 2 يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط تمتاز بتنوع تضاريسها جبال غابية وسهوب وأراضي فلاحية شاسعة. قدر عدد سكانها حسب آخر الإحصائيات لسنة 2008 ب21026 نسمة. وتعتبر بلدية بين الويدان نقطة عبور بين عدد من الولايات التي يمر بها الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين سكيكدة وجيجل وكذا خط السكة الحديدية الرابط بين جيجل وقسنطينة وسكيكدة جيجل.

## 2- مؤهلات البلدية:

تمتاز بلدية بين الويدان بعدة خصائص، نختصرها في المجالات التالية:

\***المداخيل:** تعتمد البلدية في مداخيلها السنوية على حقوق كراء السوق الأسبوعي، والمذبح البلدي ورسوم الأفراح والحفلات وكراء العقارات ذات الاستعمال المهني والسكني ..

### \*المجال الصناعي والتجاري:

توجد بالبلدية ثلاث مؤسسات منتجة وصناعية هي :

-مركز تعبئة قارورات غاز البوثنان(شركة ذات مسؤولية محدودة)

-مصنع لتحويل الفلين.

-مصنع لإنتاج تغذية الأنعام.

\***المجال الفلاحي:** تعتبر الفلاحة النشاط الأول لسكان البلدية وهذا راجع للطابع الريفي الذي تتميز به المنطقة وذلك للخصائص المناخية والجغرافية وامتلاكها لأراضي فلاحية شاسعة .

\***الطرق:** تمتلك البلدية شبكة طرق تتمثل في الطريق الوطني رقم 43 الذي يربط بين سكيكدة وجيجل وتعتبر شبكة الطرق من أهم المشاريع الحساسة والهامة لما لها علاقة بالمواطن، لذلك تعتبر شق وتهيئة الطرق البلدية من بين الأولويات في المشاريع المسجلة لفك العزلة عن المواطن

\***الصحة:** تتوفر البلدية على مركز صحي واحد يحتوي على مختلف المصالح الصحية، إضافة إلى قاعات العلاج الموزعة عبر مختلف التجمعات السكانية التابعة لها .

\***الثقافة:** يوجد بالبلدية دار للشباب تمارس فيه مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية بالإضافة إلى مكتبة بلدية للبحث والمطالعة.

\***الرياضة:** تتمتع البلدية بوجود ملعب بلدي إضافة إلى 06 ملاعب جوارية.

\***النقل:** يعتمد النقل بالبلدية على القطاع الخاص والذي لعب دورا كبيرا في حل مشكلة النقل داخل البلدية وخارجها، حيث تتوفر على ثمانية خطوط بلدية بالإضافة إلى ذلك النقل المدرسي.

\***البريد والمواصلات:** تتوفر البلدية على مركزين بريديين .

\***قطاع التربية و التعليم:** تضم البلدية 14 أربعة عشر مدرسة ابتدائية وثلاث متوسطات وثانوية واحدة موزعين عبر مختلف مناطق البلدية .

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية بين الويدان

يحدد الهيكل التنظيمي حسب عدد سكانها الذي يبلغ 21026 نسمة وبالتالي فهي تصنف الثالث (عدد السكان من 20000 نسمة إلى 50000 نسمة) ويحدد الهيكل التنظيمي لها على النحو التالي:

#### 1-الأمانة العامة: وتتكون من أربع مكاتب :

\***مكتب المصالح المشتركة:** والذي يقوم بتنسيق وتنظيم الأعمال الإدارية والتقنية ومتابعة تنظيم حفظ أو أرشيف البلدية، ومتابعة وإحصاء عرائض المواطنين بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين البلدية والجمعيات ذات الطابع الإداري.

\***مكتب المستخدمين:** ويتكفل بتسيير الحياة المهنية للمستخدمين بداية من التعيين إلى غاية إنهاء عقد العمل

-تحضير جداول الترقية الدرجات والرتب وتنفيذه

-تحضير المخطط السنوي للموارد البشرية.

-السهر على تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية.

إضافة إلى مكتب المنازعات ومكتب الشؤون الاجتماعية

**2-مصلحة التعمير والأشغال العمومية:** وتتشكل من أربعة مكاتب ،مكتب الأشغال الجديدة، مكتب السكن

الرفي،مكتب التعمير وتسوية البنايات ومكتب النظافة والأمن .

**3-مصلحة الميزانيات والعمليات المالية :** تتمثل مهامها أساسا في:

-إعداد الميزانيات والحساب الإداري.

-متابعة تنفيذ الميزانية.

-الالتزام بالنفقات القانونية وتصفيتها

-تحضير الوضعية المالية والفيزيائية لبرامج التنمية.

وتتشكل من:مكتب الميزانيات والحسابات،مكتب العمليات المالية،مكتب الممتلكات والتحصيل، مكتب الصفقات العمومية.

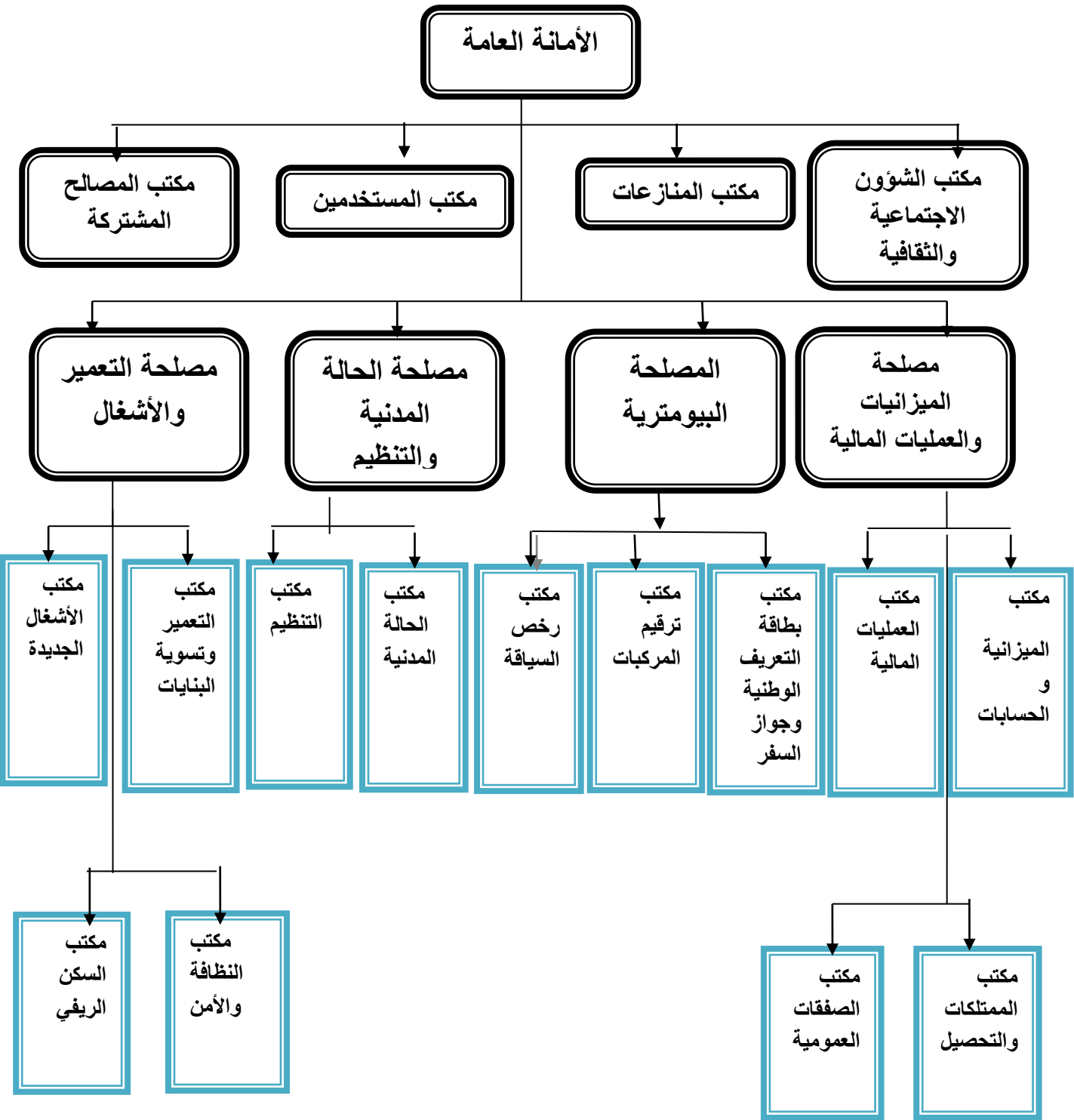
**4-مصلحة الحالة المدنية والتنظيم العام:**تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات (مراجعة القوائم الانتخابية..) وتهتم

كذلك بكل ما يتعلق بالتنظيم والشؤون العامة للمواطنين. وتتشكل من : مكتب الحالة المدنية ،مكتب التنظيم العام .

**5-المصلحة البيومترية:**مهمتها تقديم الخدمات للمواطنين في مجال استخراج مختلف الوثائق البيومترية للأحوال

الشخصية وتتشكل من :مكتب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ،مكتب ترقيم المركبات،مكتب رخصة السياقة.

الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي لبلدية بين الويدان



المصدر: بالاعتماد على وثائق البلدية



## المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي للنفقات العامة لبلدية بين الويدان

تترجم ميزانية الجماعات المحلية لبلدية بين الويدان اهتمامات وانشغالات مواطنيها التي تجسدها إدارة الجماعات المحلية في شكل مشاريع تنموية بغية إشباع رغبات المواطنين وتحقيق رفاهيتهم .

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تقسيم نفقات ميزانية البلدية عن طريق معرفة مدونة ميزانية البلدية في المطلب الأول، وتقسيمات نفقات ميزانيتها في المطلب الثاني

## المطلب الأول: مكونات ومحتوى ميزانية بلدية بين الويدان

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مكونات الميزانية ومحتوياتها، من خلال دراستنا لميزانية بلدية بين الويدان لسنوات 2016-2018.

1-الميزانية الأولية: تمثل الميزانية الأولية كشف تنبؤي لنفقات وإيرادات البلدية، توضع قبل بدء السنة المالية والضبط قبل تاريخ 10/31 من السنة التي تسبق سنة التنفيذ، تحتوي الميزانية على النفقات التي تكون رصيد التقديرات مسموح بها والإيرادات المتوقعة بالنسبة للسنة المعتمدة.

أما إذ كانت هناك نفقات تعديلية بعد الميزانية الأولية فإنها تفتح بمداولة وتسوى بالميزانية الإضافية.

2-الميزانية الإضافية: وهي ميزانية تسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية، تبعا لنتائج السنة المالية السابقة، وهي عبارة عن الميزانية الأولية مضاف إليها ترحيل بواقى الحساب الإداري والتغيرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية، وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيلية لأنها تحتوي على :

- كل ترحيلات النفقات المتبقية للسنة المنصرمة.

- كل ترحيلات الإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة

- ترحيل كل الأرصدة سواء كانت مدينة أو دائنة.

وتعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالسنة المعنية.

يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 06/15 من السنة المطبقة خلالها، وبصفة إلزامية على أساس التوازن من قبل المجلس الشعبي البلدي .

وإذا كانت هناك نفقات تعديلية بعد المصادقة على الميزانية الإضافية فإنها تتم عن طريق مداولة يجري من خلالها هذا التعديل ويسوى بالحساب الإداري.

**3-الحساب الإداري:** هو عبارة عن حوصلة للميزانيتين السابقتين (الأولية والإضافية)، فهو يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعة المحلية ،يقدم لنا كل المصاريف التي صرفت والإيرادات التي تم تحصيلها فعلا أثناء السنة المالية ،وكل البواقى التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير وقسم التجهيز، ويبين لنا الوضعية المالية للجماعة المحلية.

بالإضافة إلى انه يساعد على دراسة تقدم انجاز المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية ، وبلعب الحساب الإداري دورا كبيرا عند إعداد الميزانية الإضافية ،لأنه يبين بواقى الانجاز والتحصيل لفرع التسيير ،ويستخرج الرصيد الإجمالي لفرع التجهيز والاستثمار ،يستخرج الفائض أو العجزان وجد، يتم إعداده قبل 03/31 من السنة المالية.

#### المطلب الثاني:مدونة ميزانية البلدية

مند سنة 1984 يتم تطبيق نوعين مختلفين من المدونة على ميزانيات البلديات وذلك حسب حجم الجماعة المحلية.

**المدونة الأولى:** وهي مدونة بسيطة، معرفة بموجب المرسوم رقم 144/67 المؤرخ في 1967/03/31 المتضمن تحديد جدول نفقات البلديات وإيراداتها المعدل بموجب المرسوم رقم 584/68 المؤرخ في 1968/10/15 ، وقد أعدت هذه المدونة حسب طبيعة العملية مع تفصيل إيرادات ونفقات بعض المصالح (الطرق،التعليم، أشغال لفائدة الغير).والتي يجري تطبيقها على البلديات الصغيرة

**المدونة الثانية:**المعرفة بموجب المرسوم رقم 71/84 المؤرخ في 1984/03/17، المتضمن قائمة مصاريف البلديات وإيراداتها، هذه المدونة أعدت حسب النوع والمصلحة والتي تجري تطبيقها على البلديات مركز الدوائر والولايات.مع إدخال الصنف 09 المتمثل في المحاسبة التحليلية.

هذه المدونة الثانية التي تحتوي على إطار ميزانياتي جديد تم تطبيقها تدريجيا ابتداء من السنة 1984 على ميزانية البلديات مقر الدوائر كمرحلة أولى على أن تعمم على جميع البلديات تطبيقا لأحكام المادة 18 من المرسوم نفسه، إلا انه لم يتم تعميم هذه المدونة على جميع البلديات . بالرغم من مرور ثلاث عقود على صدورها.

وتتشكل مدونة الحسابات من سبع فئات وهي كالتالي<sup>1</sup>:

**الفئة 1: الأموال الخاصة:** وهي التي تسجل على مستواها تمويل البلدية لتجهيزاتها إضافة إلى الحركات المالية والاستثمار الاقتصادي.

**الفئة 2: الاستثمار:** تسجل على مستواها عملية اقتناء أو تنازل عن ممتلكات البلدية الثابتة أو المنقولة ، فذلك عملية إنشاء وصيانة هذه الممتلكات.

في حين الفئتان 6 و 7 الأعباء والموارد بطبيعتهما: فيسجل من خلالها الأعباء والموارد المتعلقة بتسيير مصالح البلدية لسنة مالية وعليه فإنه لا يمكن تسجيل أي عملية خاصة بالتجهيز أو الاستثمار أو الأعباء وموارد السنوات السابقة.

كما أن الفئة 08 النتائج: تحتوي على ثلاث حسابات:

حساب 82: ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة.

حساب 83: الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

حساب 85: الفائض الإجمالي

الفئة 0: الخاصة بالإحصائيات: تحتوي الحساب الوحيد 06: فائض التجهيز والاستثمار.

أما الفئة 9: تحليلية: تم إنشاؤها لمعرفة كلفة ودرجة تقدم الانجاز لمختلف برامج التجهيز والاستثمار من جهة وعرض إيرادات ونفقات حسب مجموعات المصالح من جهة أخرى كما أن هذه الفئة تتفرع مجموعات وأبواب تفرعاتها، ومن مبادئ مخطط المحاسبة للبلدية الفصل التام بين قسمي الميزانية بالإضافة إلى ترقيم وضع عناوين المصالح والحسابات وهذا ما يظهر في نفقات الميزانية.

### المطلب الثالث: تقسيمات نفقات بلدية بين الويدان

قبل التطرق لتقسيم نفقات بلدية بين الويدان لابد من الإشارة أولاً إلى الموارد التي تعتمد عليها البلدية في تمويل ميزانيتها. فالتمويل يعتبر من الضروريات اللازمة والأساسية لتغطية النفقات.

<sup>1</sup>. الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال العاجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 84

فالبلدية تعتمد في إيراداتها على موارد ذاتية تتمثل في إيرادات إيجار العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني وإيرادات الجباية والرسوم المتضمنة الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري..

والموارد الخارجية المتمثلة أساسا في الإعانات الممنوحة من الدولة نذكر منها إعانة صندوق الضمان للجماعات المحلية التي تمنحها الدولة للبلدية لمواجهة عجز الميزانية وتمويل مختلف البرامج التنموية.

وكمثال على إيرادات البلدية يمكن توضيحها في الملحق رقم (7) ونوجز شرحها كما يلي:

-الحساب 70 منتوجات الاستغلال: وتشمل على بيع المنتوجات والخدمات والرسوم الناتجة عن الجناز

-الحساب 71 ناتج الاملاك العمومية: ويتمثل في ايرادات تاجير العقارات،رسوم على الطرق وأماكن التوقف

-الحساب 72 ناتج مالي : يشمل مداخيل السندات والربوع.

-الحساب 73 تحصيلات وإعانات: يقيد في هذا الحساب إعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى،وحقوق الأفرح.

-الحساب 74 منوحات صندوق التضامن البلدي:ويضم منحة معادلة التوزيع .

-الحساب 75 الضرائب الغير مباشرة:وتشمل مختلف الرسوم كالرسم على الذبح والرسم على الإقامة.

-الحساب 76 الضرائب المباشرة:مثل الرسم العقاري،الرسم على النشاط المهني،الضريبة الجزافية الوحيدة.

إضافة إلى النواتج الأخرى الناتجة عن السنوات السابقة والنواتج الاستثنائية

فبلدية بين الويدان تعتمد في تقسيم نفقاتها على أساس الأهداف والبرامج المحددة. أي كل نفقة والغرض من صرفها. حيث تقسمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار كل قسم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازن إجباريا مع اقتطاع إجباري 10% على الأقل من قسم التسيير لتمويل قسم التجهيز والاستثمار. تنقسم ميزانية بلدية الويدان إلى قسمين :

\*قسم التسيير .

\*قسم التجهيز والاستثمار.

فكل ما ينفق بهدف السماح للجماعات المحلية بتسيير مصالحتها مع ضمان توفير الخدمات المختلفة يعتبر نفقة تسيير ، وعلى خلاف ذلك كل ما ينفق بهدف تنمية ملكية الجماعات المحلية وزيادة قدراتها الإنتاجية والمردودية بصفة مباشرة أو غير مباشرة فتعد نفقة تجهيز واستثمار.

**أولاً: نفقات قسم التسيير:** يشمل قسم التسيير على خمسة أنواع من المصالح تدرج ضمن خمس مجموعات مقسمة إلى أبواب هي كالتالي:

\*المصالح غير المباشرة.

\*المصالح الإدارية.

\*المصالح الاجتماعية.

\*المصالح الاقتصادية.

\*مصالح الجباية.

وتقسم نفقات التسيير إلى ثلاث أقسام:

\*النفقات الإجبارية مثل الأجور.

\*النفقات الضرورية للمصالح مثل مصاريف الكهرباء والهاتف.

\*النفقات الاختيارية مثل الإعانات.

## الجدول رقم 01: حسابات قسم التسيير

الحسابات	قسم التسيير
60	سلع ولوازم
61	مصاريف المستخدمين
62	ضرائب ورسوم
63	مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولات
64	مساهمات وحصص
65	منح وإعانات
66	مصاريف التسيير العام
67	مصاريف مالية
68	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة
69	أعباء استثنائية
82	أعباء سنوات مالية سابقة
83	الاقطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية.

وسنقوم بتوضيح بعض الحسابات<sup>1</sup>:

-الحساب 60 سلع ولوازم: يحتوي هذا الحساب على كل المواد والأدوات والمواد المستهلكة من طرف مختلف المصالح أو الممنوحة في شكل مساعدات، ويدخل ضمن هذا الحساب عدة مواد منها: 600 مواد صيدلانية، 601 تغذية، 602 ألبسة، 603 وقود ومشحمت.....الخ.

-الحساب 61 مصاريف المستخدمين: يشمل هذا الحساب على كل الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين سواء دائمين، مؤقتين، متعاقدين وكذلك الأعباء الاجتماعية الخاصة بالضمان الاجتماعي الخاصة بهم.

-الحساب 62 ضرائب ورسوم: يقيد في هذا الباب الضرائب والرسوم المستحقة على البلدية مثل الرسوم البريدية وتسديد قسيمة السيارات....

<sup>1</sup>. بالاعتماد على وثائق الميزانية والمقابلة مع الأمين العام للبلدية.

-الحساب 63 مصاريف على الأملاك العقارية:تقيد في هذا الحساب مختلف المواد التي تخص الأملاك العقارية والمنقولة. ويشمل على المواد التالية : 630:إيجار وأعباء إيجاريه الخاصة بتأجير العقارات والمنقولات ،631:صيانة وتصليلات المؤسسة،635::تامين العقارات والمنقولات ،634: مصاريف الكهرباء والغاز.

-الحساب 64 مساهمات وحصص: تظهر في هذا الحساب النفقات المتعلقة بالمساهمات في التكاليف مع الغير مثل المادة 648 كالمساهمة في مصاريف تسيير القابض.

-الحساب 65 منح وإعانات: يندرج في هذا الحساب مختلف الإعانات والمساعدات الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعوزين مثل المادة 651: منح ومعونات وتخص الإعانات الممنوحة لفائدة الأشخاص المعوزين،657: إعانات لفائدة الجمعيات .

-الحساب 66 مصاريف التسيير العام: وتقيد في هذا الحساب نفقات التسيير العام لأداء البلدية من تعويضات عن مهام أعضاء الهيئة التنفيذية في المادة 660، وكذلك التعويض عن مصاريف التنقلات في المادة 667 .

-الحساب 68 المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة:ويضم هذا الحساب المساهمة المقدمة من طرف البلدية لصندوق الضمان والمقدرة ب2%من الموارد الجبائية.

-الحساب 69 أعباء استثنائية:يحتوي هذا الحساب على نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي والتي لا يمكن تقييدها في المواد الأخرى من الميزانية. كمصاريف التكوين للمستخدمين ..

-الحساب 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار:وهي القيمة المقطوعة من موارد قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار والمحددة قيمتها ب10% من قيمة الموارد الجبائية.

-الحساب 82 أعباء السنوات السابقة: ويشمل على النفقات التي تم الالتزام بها وتأدية خدمتها ولم تقم بسدادها لدى المحاسب العمومي لسبب ما.

ثانيا:نفقات قسم التجهيز والاستثمار: وهو الفرع الذي يسمح للبلدية بالمحافظة على أملاكها العمومية على حالها سواء المنقولة أو العقارية.

وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز للبلدية إلى ثلاث: برامج البلدية، برامج لحساب الغير، عمليات خارج البرنامج وهي مصنفة إلى أبواب. وترتب المصاريف داخل البرامج والعمليات خارج البرامج بقسم التجهيز والاستثمار على الحسابات التالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار

الحسابات	قسم التجهيز والاستثمار
06	العجز أو الفائض المرحل
10	تزويدات
13	إعانات مسددة من طرف البلدية
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
16	افتراضات
17	مداخيل القطاع الاقتصادي
23	كوارث
24	أموال عقارية ومنقولة
25	سلفيات البلدية لأكثر من سنة
26	سندات وقيم
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية للبلدية
28	أشغال جديدة وتصليلات كبرى

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية.

وتحتوي هذه الحسابات على مواد نلخصها كما يلي<sup>1</sup>:

المادة 060: العجز المرحل (تجهيز واستثمار)

المادة 105: رصيد الإعانات غير المدفوعة.

المادة 130: الإعانات الممنوحة للوحدات الاقتصادية للبلدية.

المادة 131: التكفل بعجز الوحدات الاقتصادية للبلدية.

المادة 132: تخصيصات غير قابلة لتسديد المال المتداول في الوحدات الاقتصادية للبلدية.

<sup>1</sup> الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال العاجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 93



- المادة 133: تكاليف الدراسات والبحوث.
- المادة 160: تسديد الاقتراضات المبرمة من طرف البلدية
- المادة 240: حيازة العقارات
- المادة 241: حيازة الأدوات والآلات الكبرى والأثاث
- المادة 251: القرض المقدم من طرف البلدية
- المادة 260: حيازة السندات والقيم المالية.
- المادة 270: دفع الاقتراضات المتحصل عليها من طرف البلدية.
- المادة 271: تخصيصات قابلة لتسديد المال المتداول.
- المادة 272: دفع إعانات متحصل عليها من طرف البلدية للوحدات الاقتصادية للبلدية.
- المادة 280: الأشغال الجديدة
- المادة 281: التصليحات الكبرى.
- المادة 285: أشغال إعادة البناء
- المادة 287: أشغال لحساب الغير.

### المبحث الثالث: دراسة تطور النفقات العامة لبلدية بين الويدان ومدى فعاليتها

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة التطور في النفقات العامة للبلدية بقسميها، نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار، وكذا دراسة مدى فعاليتها في ميزانية البلدية

#### المطلب الأول: دراسة التطور في النفقات العامة

بناء على المعطيات المحاسبية المتوفرة لدينا، والمستخرجة من الحساب الإداري للبلدية لسنوات 2016-2017-2018، تمكنا من استخراج التطور الحاصل في النفقات العامة لبلدية بين الويدان والتي نوضحها كالتالي :

## الجدول رقم 03: تطور إجمالي النفقات العامة لبلدية بين الويدان لسنوات 2016-2017-2018

(الوحدة مليون دينار جزائري)

البيان	2016	2017	2018
النفقات	235	222	219
نسبة التطور %	/	5.53-	1.35-

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الحساب الإداري لسنوات 2016-2017-2018

## الملاحق رقم 01-02-03-04-05-06

من خلال الجدول رقم 03، نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة خلال هذه الفترة تراجعت كل سنة مقارنة بالسنة السابقة لها، وذلك يعود إلى سياسة ترشيد النفقات وكذلك محدودية الموارد.

ونلاحظ أن نسبة الانخفاض في الفترة 2016-2017 كانت 5.53%، ثم واصلت الانخفاض في الفترة الموالية (2017-2018) ولكن بوتيرة أقل كانت بنسبة 1.35%.

وسنحاول تحليل تطور النفقات العامة خلال هذه الفترة بشقيها، قسم التسيير ثم قسم التجهيز والاستثمار

## أولا: تحليل التطور في نفقات قسم التسيير

تعتبر نفقات قسم التسيير الصورة العاكسة لواقع استغلال الموارد المالية للبلدية، فمهامها تتطلب نفقات ضخمة، والتي تسمح لها بضمان السير الحسن لمصالحها، وصيانة ممتلكاتها، وهي تشمل رواتب مستخدميها، مصاريف التسيير العام..... حيث أن البلدية مجبرة على إظهارها في ميزانيتها حسب نص المادة 154 من قانون البلدية، إضافة إلى النفقات الضرورية الأخرى.

ولغرض دراسة تطور نفقات التسيير للفترة 2016-2018 نضع الجدول التالي يوضح تطور مختلف نفقات التسيير لبلدية بين الويدان .

## الجدول رقم 04: تطور نفقات قسم التسيير لبلدية بين الويدان خلال السنوات (2016-2017-2018)

(الوحدة دينار جزائري)

2018		2017		2016		الحساب
% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	
14.50	23066897.35	12.69	18997889.40	3.50	6949875.00	60
63.31	100704124.36	66.32	99294189.79	52.16	103671899.52	61
0.07	112000.00	0.09	133500.00	0.05	97500.00	62
7.84	12469720.16	8.37	12530404.96	9.46	18811914.54	63
0.25	403950.75	0.26	382380.99	0.21	412106.13	64
0.17	262963.06	1.67	2505785.74	1.95	3884000.00	65
9.82	15613030.99	6.46	9672345.18	7.01	13924387.15	66
0	0.00	0	0.00	0	0.00	67
0.15	238321.24	0.15	228549.32	0.13	251529.66	68
..0	0.00	0	0.00	0	0.00	69
0	0.00	0	0.00	0.11	219000.00	82
3.89	6183562.70	3.99	5979504.99	25.43	50542241.76	83
100	159054570.61	100	149724550.37	100	198764453.76	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية لسنوات 2016-2017-2018

## الملاحق من 01 الى 06

-التعليق على النتائج:

تظهر لنا النتائج من خلال الجدول رقم 04 وضعية نفقات التسيير المنجزة خلال السنوات (2016-2017-2018). ونلاحظ أنها تتناقص وتترايد من سنة لأخرى. حيث انخفضت سنة 2017 وعاودت الارتفاع سنة 2018، وسنقوم بتحليل التطور الحاصل في نفقات التسيير حسب كل حساب

-الحساب 60: سلع ولوازم: يمثل ما قامت البلدية بإنفاقه على مختلف العمليات مثل التغذية المدرسية، الوقود لتسيير حضيرتها، اللوام المدرسية، قطع الغيار ولوازم لصيانة البنايات، حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر من سنة لأخرى، سواء من حيث قيمتها أو متن حيث نسبتها من إجمالي نفقات التسيير، حيث استمرت في الارتفاع لتصل إلى 14.50 من مجموع نفقات التسيير.

**الحساب 61: مصاريف المستخدمين:** نلاحظ إن مصاريف المستخدمين تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي مصاريف التسيير حيث وصلت إلى 63.31% سنة 2018 وهي نسبة جد معتبرة، وتمثل تغطية البلدية لرواتب موظفيها. وهذا رغم انخفاضها من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى إحالة العديد من الموظفين إلى التقاعد والتجميد الحاصل في عمليات التوظيف.

**الحساب 62: ضرائب ورسوم:** وتمثل مختلف الضرائب التي سددتها البلدية على غرار قسيمة السيارات، ونلاحظ أنها ارتفعت سنة 2017 حيث وصلت قيمتها 133500.00 دج ثم انخفضت في سنة 2018 لتصل إلى 112.000.00 دج. رغم ذلك فهي تمثل نسبة قليلة مقارنة بإجمالي نفقات التسيير.

**الحساب 63: مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة:** نلاحظ أن النفقات على الأملاك العقارية والمنقولة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي نفقات التسيير. وهي في انخفاض من سنة لأخرى، بحيث كانت قيمتها 18811914.54 دج سنة 2016 بنسبة 9.46%. لتواصل الانخفاض لتصل سنة 2018 إلى قيمة 12469720.16 دج بنسبة 7.84% من مجموع نفقات التسيير. وتمثل نفقات الكهرباء والغاز التي تعتبر من المصاريف الإجبارية. مصاريف كراء حافلات النقل المدرسي وتأمين العقارات والمنقولات. والصيانة ويرجع هذا الانخفاض إلى محاولة البلدية المحافظة على الأملاك بأكبر قدر ممكن.

**الحساب 64: مساهمات وحصص:** وتمثل حصة مساهمة البلدية في تطوير الشباب والرياضة، ونلاحظ أنها قدرت سنة 2016 ب 412106.13 دج بنسبة 0.21% ثم انخفضت سنة 2017 لتصل إلى 382380.99 دج، رغم ارتفاع نسبتها المقدرة ب 0.26% من إجمالي نفقات التسيير وتعاود الارتفاع سنة 2018 لتصل 403950.75 دج بنسبة 7.84%.

**الحساب 65: منح وإعانات:** وتمثل هذه المصاريف ما قدمته البلدية من مساعدات لمختلف الجهات سواء الجمعيات المحلية النشطة، وتسديد منح الأشخاص المعاقين، ونلاحظ من خلال البيانات أنها قدرت سنة 2016 ب 3884000.00 دج بنسبة 1.95%. لتخفص سنة 2017 وقدرت ب 2505785.74 دج بنسبة 1.67%. ثم انخفضت تماما سنة 2018 لتصل إلى 262963.06 دج بنسبة 0.17%. ويرجع هذا الانخفاض الأخير نظرا لتحويل منح الأشخاص المعاقين لتتكفل بتسديدها مديرية النشاط الاجتماعي.

**الحساب 66: مصاريف التسيير العام:** وتمثل مجموع النفقات المتعلقة بالتسيير العام لسير النشاط اليومي لمصالح البلدية، مثل مصاريف تعويضات أعضاء الهيئة التنفيذية البلدية ومصاريف المهام والتنقلات، ومصاريف العقود والمنازعات، وكذلك مصاريف الطبع والتوثيق. وهي تمثل نسبة معتبرة من إجمالي نفقات التسيير نظرا لأنها تعتبر من المصاريف الضرورية.

نلاحظ أنها انخفضت سنة 2017 لتصل إلى 9672345.18 دج بنسبة 7.01%. لترتفع سنة 2018 مقارنة كذلك بسنة 2016. لتصل إلى قيمة 15613030.99 دج بنسبة 9.82%. من إجمالي نفقات التسيير.

**الحساب 68: المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة:** تعتبر هذه النفقة إجبارية وعلى البلدية إظهارها في ميزانيتها. حيث تقدر مساهمتها ب 02%. من إيراداتها. نلاحظ أنها انخفضت سنة 2017 وقدرت ب 228549.32 دج بنسبة 0.15%. لترتفع سنة 2018 لتصل إلى 238321.24 دج بنسبة 0.15%. ويرتبط التغير في قيمة هذا الحساب إلى التغير في قيمة الإيرادات.

**الحساب 82: أعباء السنوات المالية السابقة:** نلاحظ أن البلدية قامت بتسديد النفقات الملتزم بها ولم تسدد في وقتها. أي في سنة 2016 فقط. في حين لا توجد ارتباطات لها خلال سنتي 2017 و2018.

**الحساب 83: الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار:** يعتبر هذا الاقتطاع نفقة إجبارية على البلدية إظهارها عند إعداد ميزانيتها وهي تقدر بنسبة 10% من الإيرادات الجبائية. ونلاحظ أنها كانت تمثل نسبة جد معتبرة سنة 2016 قدرت قيمتها ب 50542241.76 دج بنسبة 25.43% من مجموع نفقات التسيير وهذا راجع إلى وفرة الموارد التي استفادت منها البلدية خلال تلك السنة. وخلال سنة 2017 انخفضت بشكل كبير لتقدر ب 5979504.99 دج بنسبة 3.99%. ثم ارتفعت مجددا سنة 2018 لتصل إلى 6183562.70 دج بنسبة 3.89%.

**ثانيا: دراسة تطور نفقات قسم التجهيز.**

تلعب نفقات قسم التجهيز دورا مهما في تحديد فعالية نفقات ميزانية البلدية، حيث تعتبر نفقات استثمارية تسعى من خلالها البلدية إلى الحصول على موارد لتحقيق من ورائها لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ولدراسة تطور نفقات التجهيز في ميزانية بلدية بين الويدان نضع الجدول التالي الذي يوضح ذلك

الجدول رقم 05: تطور نفقات قسم التجهيز.

2018		2017		2016		الحساب
% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	
1.12	751604.00	0.77	599900.00	7.42	6470420.79	214
98.75	65900259.30	92.53	72642590.97	86.56	75421077.87	230
0.13	83511.89	6.70	5264578.06	6.02	5246371.91	231
100	66735375.19	100	78507069.03	100	87137870.57	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الحساب الإداري لسنوات 2016-2017-2018.

## الملاحق من 01 إلى 06

## التعليق على النتائج:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ تطور بشكل متفاوت في نفقات قسم التجهيز وكانت كما يلي:

**الحساب 214: اقتناء المنقولات والعتاد الكبير:** تمثل النفقات المرصودة في هذا الحساب مجموع المشاريع التي تنجزها البلدية فيما يخص التهيئة العمرانية، توسيع الإنارة العمومية، تجديد شبكات الصرف الصحي... حيث سجلت نسبة 7.42% سنة 2016 من إجمالي نفقات التجهيز ثم تراجعت بشكل كبير سنة 2017 حيث سجلت نسبة 0.77% ثم سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2018 بنسبة 1.12%. ويرجع هذا التراجع إلى نقص الموارد المحلية في ميزانية البلدية واعتمادها على الإعانة الخارجية لتسجيل مثل هذه المشاريع.

**الحساب 230: أشغال جديدة:** يقيد في هذا الحساب المشاريع الموجهة لصيانة وتصليحات المؤسسة، وبعض القطاعات الأخرى كالزراعة، حيث أنفقت مبالغ طائلة خلال السنوات الثلاثة، وشهدت ارتفاعا متفاوتا حيث سجلت نسبة 86.56% سنة 2016 ثم نسبة 92.53% سنة 2017 وارتفعت لتسجل نسبة 98.75% سنة 2018. وهذا راجع إلى اعتماد البلدية على تمويل مشاريعها عن طريق الإعانات الموجهة من طرف الولاية أو ندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

**الحساب 231: تصليحات كبرى:** تمثل المشاريع الكبرى المقامة كإنشاء مؤسسات جديدة كالمدراس، وروض الأطفال، والمكتبات، وغيرها. ونلاحظ أنه سجلت سنة 2016 نسبة 6.02%، ثم شهدت ارتفاعا طفيفا سنة 2017

بنسبة 6.70%، ثم تراجعت سنة 2018 لتسجل نسبة 0.13% من إجمالي نفقات التجهيز. والملاحظ أن هذه المشاريع هي مشاريع قطاعية أي دراستها وتمويلها يكون ممولا من قطاعات أخرى كالتربية أو الأشغال العمومية أو الري لذلك تكون نفقاتها متفاوتة من سنة لأخرى.

والملاحظ من خلال الحساب الإداري لسنوات الدراسة، إن البلدية ترصد مبالغ كبيرة للمشاريع المسجلة في قسم التجهيز، حيث تمثل الواجهة الحقيقية للتنمية، فتسعى دائما لتسجيل أكبر عدد من المشاريع وإعداد البطاقات التقنية للحصول على أكبر اعتمادات ممكنة.

لكن أكبر عائق يواجه مصالح البلدية هو التأخر في نسبة الإنجاز، حيث لاحظنا أن الباقي للإنجاز خلال السنوات الثلاث سجل مبالغ كبيرة مقارنة بالإنجازات، وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

\* سنة واحدة لتنفيذ الميزانية غير كافية لإنجاز المشاريع.

\* تركيز البلدية على مشاريع التنمية المحلية PCD، نظرا لتمويلها من طرف الدولة.

\* تعدد المشاريع وكثرة العراقيل الإدارية من مختلف المصالح الإدارية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى وجود صراعات مختلفة بين الأطراف المتعاقدة ويؤدي حتما إلى عرقلة سير إنجازها.

المطلب الثاني : هيكل النفقات والإيرادات العامة لبلدية بين الويدان وأثرها على الموازنة.

تتأثر ميزانية البلدية بحجم نفقاتها وما يقابلها من إيرادات لتغطيتها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم 06: يوضح رصيد الموازنة العام خلال السنوات 2016-2017-2018

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	نسبة النفقات	الفائض
2016	450	235	215	52.22%	47.78%
2017	415	222	193	53.49%	46.51%
2018	393	219	174	55.72%	44.28%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الحساب الإداري للبلدية.

من خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول أعلاه. نلاحظ أن رصيد الموازنة كان إيجابيا خلال السنوات قيد الدراسة، وهو ما يعني أن البلدية استطاعت تغطية نفقاتها من خلال الإيرادات وتفادت الوقوع في العجز. حيث نلاحظ بأن النفقات العامة استحوذت على أكبر من 50% من إيرادات البلدية.

لكن الملاحظ كذلك أن البلدية تعتمد بشكل كبير على إعانات الدولة لتحقيق التوازن في ميزانيتها وهذا راجع إلى ضعف مواردها. وبالتالي لمواجهة العجز المحتمل في الموازنة العامة وجب على البلدية البحث عن موارد إضافية عن طريق تامين ممتلكاتها، أو عن طريق خلق برامج من شأنها المساهمة في زيادة الموارد، هذا من جانب الإيرادات، أما فيما يخص النفقات على البلدية التقييد والالتزام بعقلنة وترشيد الإنفاق والتقدير الجيد لها في حدود الإيرادات المتاحة.

### المطلب الثالث: مدى فعالية نفقات بلدية بين الويدان

من خلال الحساب الإداري سنقوم بدراسة فعالية النفقات العامة لبلدية بين الويدان كما يلي:

الجدول رقم 07: يوضح نسبة فعالية نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال السنوات 2016-2017-2018.

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

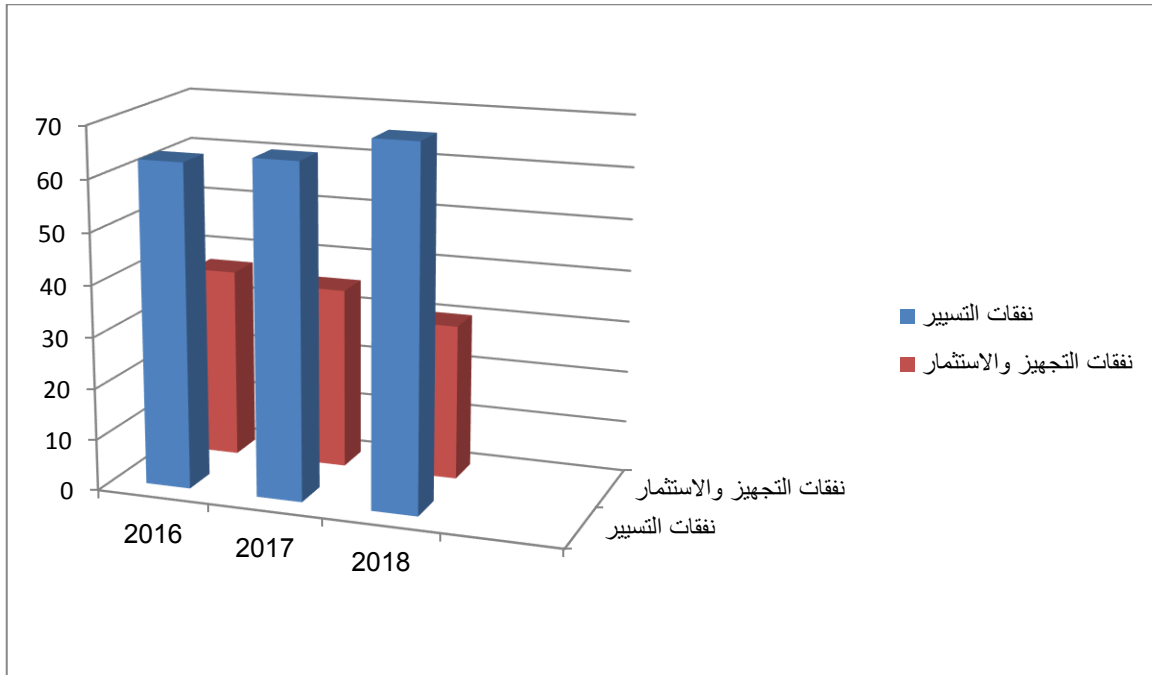
السنوات	نفقات قسم التسيير		نفقات قسم التجهيز		المجموع العام	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
2016	62.97%	148	37.03%	87	100%	235
2017	64.70%	143	35.30%	78	100%	221
2018	69.72%	152	30.28%	66	100%	218
المجموع	65.72%	443	34.28%	231	100%	674

المصدر: اعتمادا على المعطيات الموجودة في الحساب الإداري للبلدية لسنوات 2016-2017-2018

الملاحق من 01 إلى 06



الشكل رقم 03: يمثل مدى فعالية نفقات بلدية بين الويدان لسنوات 2016-2017-2018



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم 06.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ سيطرت نفقات قسم التشغيل على النسبة الأكبر من النفقات العامة، وهذا بشكل متزايد كل سنة، حيث سجلت نسبة 62.97% سنة 2016 ثم ارتفعت لتصل إلى 69.72% سنة 2018، حيث شكلت الجزء الأكبر من النفقات العامة لما تمثله من أهمية كبيرة للبلدية لضمان السير العام لمرافقها.

وما يمكن استنتاجه، انه ورغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها نفقات التشغيل إلا أن نسبتها ليست بالكبيرة جدا، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل البلدية والتعليمات الموجهة إليها خلال السنوات الأخيرة من قبل الوصاية لترشيد نفقاتها. وكذلك مختلف أوجه الرقابة المتبعة.

أما فيما يخص نفقات قسم التجهيز، فنلاحظ من خلال النتائج الظاهرة، أن فعاليتها مستقرة نوعا ما رغم تراجع نسبتها، حيث تجاوزت 30% في المتوسط، وهي نسبة معتبرة نظرا لاعتماد تنفيذها برخص برامج وعلى سنوات متعددة.

## خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، والتي تعرفنا فيها على بلدية بين الويدان، وكذا الهيكل التنظيمي الذي تديره بمهم مختلف مصالحها، إضافة إلى مكونات ميزانيتها والتقسيمات المختلفة لنفقاتها، ثم تطرقنا إلى دراسة تحليلية لنفقاتها العامة خلال سنوات الدراسة الممتدة من 2016 إلى 2018 وهذا باعتمادنا على الحسابات الموجودة في الحساب الإداري للبلدية لتلك السنوات. ومنه استنتجنا ما يلي:

تحتوي بلدية بين الويدان على عدة وثائق محاسبية منها الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري، وتقسم نفقاتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار، ومن خلال تحليلنا لتطور نفقاتها لاحظنا أن نفقات التسيير تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات مقارنة بقسم التجهيز ما يبين فعاليتها الكبيرة. بالمقابل استطاعت البلدية تغطية تلك النفقات بمجموع الموارد المختلفة المتاحة.

تشمل إيرادات بلدية بين الويدان بصفة أساسية على إعانة الدولة ولجماعات المحلية ومنحة معادلة التوزيع التي تستفيد منها البلدية سنويا لتغطية نفقاتها، إضافة إلى الضرائب المباشرة وغير مباشرة، حيث يتم تقسيم هذه الإيرادات لتغطية النفقات الإجبارية كتغطية مرتبات المستخدمين، مصاريف الكهرباء والهاتف، المساهمات الإجبارية الأخرى كالمساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة ثم تقسم حسب درجة أولوية النفقات المهمة لضمان سير المرفق العام حسب الإعتمادات المتبقية. ويلاحظ أن نفقات التسيير تستحوذ على أكثر من 50% من إيرادات البلدية مقارنة بنفقات التجهيز والاستثمار.

تستحوذ نفقات المستخدمين على النسبة الأكبر من نفقات التسيير وبالتالي لا يمكن اعتبار نفقات التسيير ذات كفاءة لأنها لا تعبر عن واجهة التنمية المحلية، في حين نفقات التجهيز والاستثمار والتي تشمل على برامج التنمية المحلية تعتبر الهدف الأول لتحقيق رغبات مواطنيها، وبالتالي ترغب البلدية في إنجاز أكبر قدر من المشاريع التنموية حسب الاعتمادات المتوفرة والإعانات الممنوحة لها.

خلال سنوات الدراسة حققت بلدية بين الويدان فائضا في الإيرادات لكن هذا لا يعني أنها في أريحية مالية نظرا لاعتمادها على إعانة الدولة بصفة خاصة.



# الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا التعرف على الأهمية و الدور الذي تلعبه النفقات العامة و إبراز مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية، نظرا للهدف الذي تسعى إليه من خلال ضمان السير الحسن للمرافق العامة و إشباع الحاجات العامة، و تطرقنا كذلك على بعض المشاكل التي تواجهها الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة حيث تم تقسيم تلك المشاكل إلى مشاكل ترجع إلى النقائص المرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية، ومشاكل ترجع إلى نقائص مرتبطة بنوعية الميزانية وتفشي ظاهرة الفساد.

وفيما يلي بعض النتائج ثم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

### النتائج:

- النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائفها على أكمل وجه، وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.
- تعتبر ميزانية الجماعات المحلية وسيلة فعالية لتسيير شؤون و مصالح الجماعات المحلية و يتم إعداد هذه الميزانية وفق مبادئ و قواعد تحكمها، و ضمن إطار قانوني.
- تحتل النفقات العامة المحلية مكانة كبيرة في الميزانية العامة ، و تتم عملية تنفيذها بمراحل يحددها القانون و يحدد الأعيان المكلفون بكل مرحلة.
- تقسم النفقات العامة المحلية لبلدية بين الويدان بالاعتماد على معيار الهدف و البرامج المحددة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز و الاستثمار.
- النفقات العامة لبلدية بين الويدان تتناقص من سنة إلى أخرى و هذا ناتج عن الصرامة في الإنفاق و سياسة ترشيد النفقات و الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد.
- أثناء دراستنا العامة خلال الفترة (2016-2018) تعرفنا على أن علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة أي رصيد موازنة بلدية بين الويدان و هذا يوضح أن المالية المحلية لبلدية بين الويدان تتسم بنوع من الاستقلال لكي تغطي نفقاتها عن طريق إيرادات البلدية رغم اعتمادها على إعانة الدولة بصفة خاصة.
- تشكل نفقات التسيير حصة الأسد مقارنة بنفقات قسم التجهيز و الاستثمار.

### اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: للنفقات العامة دور كبير في تحقيق مختلف أهداف الجماعات المحلية بتوفير مختلف الحاجات العامة، كما يتم تقدير النفقات و الإيرادات للجماعات المحلية و تنفيذها عن طريق وثيقة تقدير النفقات و الإيرادات النهائية، يتم إعدادها لدورة معينة عادة ما تكون سنة تقدر فيها الاعتمادات المالية في عمليات معينة و يتم تنفيذها عبر مرحلتين

المرحلة الأولى: يقوم بها الأمر بالصرف

المرحلة الثانية: تنفذ من طرف المحاسب العمومي

- الفرضية الثانية: التي تنص على فعالية النفقات العامة، هي مدى قدرة النفقة العامة لتحقيق الأهداف المسطرة للجماعات المحلية فقد تم تأكيدها، وهذا يعني فعالية النفقات العامة عبارة على أنها قدرة الوحدة الإدارية في تحقيق أهدافها في إطار مجموعة الأعمال داخل نشاط حكومي معين.

- الفرضية الثالثة: التي تنص على المشاكل التي تواجهها الجماعات المحلية و المتعلقة بفعالية النفقات العامة فقد تم تأكيدها وذلك عدم قلة التركيز على تحقيق فعالية النفقات العامة و نخص بالذكر نفقات التسيير

#### التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن ان نقدم مجموعة من الاقتراحات و هي كالتالي:

- ضرورة الالتزام بالقواعد و القوانين المنظمة لعملية تنفيذ النفقات العامة المحلية لميزانية الجماعات المحلية  
- ضرورة تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة، خاصة مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي و الأمر بالصرف.

- الدقة في تقدير الإيرادات و النفقات المحلية عن طريق التقدير الدقيق للنفقات المحلية مما يتوفر من موارد مالية.  
- تجنب الاعتماد المفرط على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة و محاولة خلق موارد ذاتية للبلدية مثل رفع الضرائب و الرسوم.

#### أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع فعالية النفقات العامة في ميزانية بلدية بين الويدان خلال فترة (2016-2018) و نظرا لأهمية هذا الموضوع فانه بحاجة إلى دراسات أخرى و من بين الدراسات المستقبلية المقترحة:

- تدقيق النفقات الجماعات المحلية و أثره على ميزانية الجماعات المحلية.
- التسيير الاستراتيجي للنفقات العامة لميزانية

# قائمة المراجع

I. الكتب:

1. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 2000
2. د.علي خليل أحمد د.سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران النشر و التوزيع، عمان، 2000
3. بن داود إبراهيم، المالية العامة على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009
4. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003
5. خليل علي محمد، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن 2000
6. يجياوي عمر، مساهمة في الدراسة المالية العامة: النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2000
7. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعة الجامعية للنشر و التوزيع الجزائر 1992
8. عادل خليل العلا، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار حامد، الأردن، 2006
9. الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، الاعترال العاجز، و التحكم الجيد في التسيير دار القصبه للنشر، الجزائر، 2003
10. حسين حريم، إدارة المنظمات من منظور كلي الطبعة الثانية، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن 2010
11. محفوظ احمد جودة و آخرون، منظومات الأعمال، دار وائل للنشر عمان الطبعة 1 2006
12. حجازي محمد احمد، المحاسبة الحكومية و الإدارة المالية العامة ط2، مؤسسة النبع للخدمات المطبعية و تجارة الورق عمان الأردن 1995
13. هلاي محمد، المحاسبة الحكومية ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2002
14. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2008

II. الأطروحات و الرسائل:

❖ أطروحات الدوكتراه:

1. زبوش رحمة، الميزانية العامة للدولة، رسالة لنيل شهادة الدوكتراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011



2. علي عبد الله، اثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001

3. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000-2010) أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية جامعة الجزائر، 2011-2012

4. فرحي محمد، النمذجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004

❖ رسائل الماجستير:

1. عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012

2. عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص حقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010

3. هشام سلوقي، رقابة المفتشية العامة المالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد و مالية، الجزائر 2006

4. عمر تيمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013

5. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2001

❖ رسائل الماجستير:

1. بلعسل حنان، لعمارة سعاد، مالية الجماعات المحلية بين النصوص و الممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2016

2. مزروع سهام، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلدية بسكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد الخيضر بسكرة 2018

3. بلمتوك عادل، الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية و أثرها في ترشيد النفقات مذكرة شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد الخيضر، بسكرة 2018
4. بوزرديم كريمة، مغريتش هنية، الرقابة القضائية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2015
5. عكاش أعمار، دريدر صالح، دور الرقابة المالية في تسيير النفقات العمومية، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة اكلي محند والحاج، البويرة 2017
6. عريوة عبد الحليم، تأثير مراجعة التسيير على الأداء التنظيمي للمؤسسة، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2012

### III. المدخلات:

1. محمد عبد الفتاح العثماوي، نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية و فعالية النفقة بالقطاع الحكومي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات، بحوث و أوراق ملتقى ادوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة القاهرة، مصر ماي 2007

### IV. مجالات:

1. حيرش فايزة، طرشي محمد، الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في ظل عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، دراسة منشورة في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلبي الشلف العدد 20
2. جريدة سارة، بوفليح نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري مجلة الاقتصاد العدد 2، 2018/06/1
3. منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد، الإصلاح التنمية، من منشورات الكتاب العربي دمشق سوريا 2006
4. مغني نادية، مليكة حفيظ، موازنة البرامج و الأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة، دراسة منشورة بمجلة الإدارة و التنمية المحلية و الدراسات العدد 9، 2016

### V. النصوص التشريعية:

1. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 يتعلق بالبلدية (ج.ر) العدد 37، المؤرخ في: 2001/05/03

2. قانون رقم 09/90 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 07/05/1990 العدد 15، 1990
3. قانون رقم 21/90 المؤرخ في 19/08/1990 المتعلق بالحاسبة العمومية (ج.ر-ج.ج) العدد 35 سنة 1990
4. 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14/12/1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتمزم بها الجريدة الرسمية، العدد 82

## .VI .المواقع:

1. مجلس الحاسبة <http://www.compt.org.dz> تاريخ الاطلاع 6 مارس 2020 على 15:30

الملاحق

ملحق رقم 01: الحساب الإداري لسنة 2016 صفحة قسم التسيير

الحساب الاداري لسنة 2016  
تضم التسيير -2-

الملاحظات	البقي للايجار	اجازات	تحديد التكاليف	اشتراكات مطروحة في الجزائية الإضافية وبقر خصومات خاصة	تلفات
	14.436.653 46	6.949.575 80	21.396.528 46	22.834.447 50	60-مستحقات ولوازم
	1.364.065 00	00	1.364.065 00	1.364.065 00	600- مستحقات سيديفة
	69.958 16	00	69.958 16	69.958 16	601- تلفية
	1.971.000 00	00	1.971.000 00	1.971.000 00	602- البسة
	126.000 00	705.050 00	831.050 00	1.926.000 00	603- الوقود
	1.344.000 00	562.800 00	1.906.800 00	1.906.800 00	604- محروقات
	5.707.904 50	1.575.100 00	7.283.004 50	7.302.273 54	605- لوازم لصيانة المباني
		00			606- لوازم الطرق
	2.356.125 80	640.625 00	2.996.750 80	2.996.750 80	607- لوازم مدرسية
	422.500 00	3.466.300 00	3.888.800 00	4.222.500 00	608- لوازم لصيانة الحد
	1.075.100 00	00	1.075.100 00	1.075.100 00	609- لوازم اخرى
	10.412 46	103.671.899 52	103.682.311 98	114.469.436 34	61-مصاريف المستعملين
	00 00	44.390.941 35	44.390.941 35	48.645.454 75	610- اجور المستعملين الدائمين
	0 96	34.803.170 39	34.803.171 35	36.776.444 74	611- اجور المستعملين المؤقتين
	10.411 50	39.800 00	50.211 50	60.411 50	615- اجور مثقلة
		24.437.987 78	24.437.987 78	28.987.125 35	618- اعياء اوشاحية
		97.500 00	97.500 00	250.000 00	62-ضرائب ورسوم
				00	620- الضرائب على المرتبات والاجور (التسديد الجزائي)
		97.500 00	97.500 00	250.000 00	629- ضرائب ورسوم اخرى
	26.228.495 14	18.811.814 58	39.132.489 68	39.430.566 04	63-مصاريف على الاملاك العقارية والمنقولة
	839.475 00	00	839.475 00	839.475 00	630- اجراء واعفاء ايجارية
	1.688.398 89	9.041.497 82	10.729.896 01	10.946.696 01	631- صيانة وتصلبات في المؤسسة
	3.448.160 83	00	3.448.160 83	3.448.160 83	633- اقتناء الحد الصغير والمعدات
	14.344.682 82	9.514.861 88	23.859.543 10	23.936.235 00	634- استخراج اعياء
	00 00	285.885 54	285.885 54	260.000 00	635- تامينات الطرقت والمنقولات
		00		00	639- مصاريف اخرى لتلك الاملاك العقارية والمنقولة
		412.106 13	412.106 13	412.106 13	64-مساهمات وخصص
					640- حصة شرطة التولية
					641- حصة المساعدة الطبية المجانية
					642-مساهمة مصلحة ان-مظلة المدرسية
					643- المساهمة في مكافحة العراقيل
					645- اشتراكات الترقية
					647- مساهمات في الاعفاء فيما بين الهيئات
					648- مساهمة في مصاريف التسيير لتلاميذ
					649-مساهمات اخرى
	4.745.421 59	3.884.000 00	8.629.421 59	9.819.201 19	65-منح واعانات
				00	650- تعويضات خاصة بالمرتبات
				00	651- منح ومعونات
	740.100 00	00	740.100 00	740.100 00	652-مساعدة التصفية
		00		00 00	655- منح وجوائز
		1.000.000 00	1.000.000 00	1.309.079 60	657- اعانات
	4.005.321 59	2.884.000 00	6.889.321 59	7.770.021 59	658-مساعدة اوشاحية
	2.888.624 00	13.924.387 15	16.813.011 15	25.944.020 04	66-مصاريف التسيير العام
		18.586.422 45	18.586.422 45	11.096.971 02	660- تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس التتقائي البلدي
		13.150 00	13.150 00	20.000 00	661- مصاريف المهمة لأعضاء المجلس التتقائي البلدي
		1.150.248 34	1.150.248 34	1.879.393 34	662-الطبع والتجليد ولوازم المكتب
		2.140 00	2.140 00	2.500 00	663- توشيل عام
	1.867.424 80	76.168 86	1.137.592 86	1.711.424 00	664- مصاريف البريد والمواصلات
		400.557 50	400.557 50	6.433.731 68	665-مصاريف الطرود والمنزلات
		293.000 00	293.000 00	1.000.000 00	666- اعياء ومفلات
	1.347.290 00	1.162.700 00	2.509.900 00	2.650.000 00	667- مصاريف النقل
		00	00	750.000 00	668- تامين المسؤولية المدنية
		240.000 00	240.000 00	400.000 00	669- تلفات غير متوقعة
					67- مصاريف مالية
					670- فوائد
					671- مصلحة
					672- مصلحة
					673- مصلحة
		251.529 66	251.529 66	251.529 66	68-المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المتأخرة
	2.223 32		2.223 32	9.294.682 57	69- تكاليف استثنائية
		50.542.241 76	50.542.241 76	50.542.241 76	83-الانتفاع لتلفات التجهيز والاستثمار
	4.115.919 13	219.000 00	4.334.919 13	4.334.919 13	82- اعياء السنوات المالية السابقة
					820- عجز مرحل
	4.115.919 13	219.000 00	4.334.919 13	4.334.919 13	826- اعياء السنوات المالية السابقة (البقي للايجار)
					828-0- التكاليفات عن الرسوم السابقة
					828-1- سندات مطبوعة بدون قيمة
	46.039.749 10	198.764.453 76	244.804.202 86	277.583.150 36	مجموع التلقات
		79.411.091 75	33.371.342 65		850-خاتم الإيرادات

الملحق رقم 02: الحساب الإداري لسنة 2016 صفحة قسم التجهيز والاستثمار

-4-  
القسم الفرعي للتجهيز العمومي

الحساب الإداري لسنة 2016

الباقى للإنجاز	النجازات	تحددات	تقديرات	إطار I
135.904.154.37	87.137.870.57	223.042.024.94	223.342.629.51	مجموع النفقات
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-خامض مرحل
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-عوز مرحل (البرامج) .....
				0820-عوز مرحل (خارج عن البرامج) .....
				105-إعانات (متأخرة) .....
				160-سداد الأقرضات (الأساط ومثلها) .....
14.110.161.19	6.470.420.79	20.580.581.98	20.734.877.17	212-إقتناء الطائرات .....
112.779.304.54	75.421.077.87	188.200.382.41	188.343.408.24	214-التصرف في المنقولات والعتاد الثمير .....
9.014.688.64	5.246.371.91	14.261.060.55	14.264.344.10	230-إشغال جديدة .....
				231-تصليحات كبرى .....
				260-إقتناء سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية .....
626.000.00	222.716.629.51	223.342.629.51	223.342.629.51	مجموع الإيرادات
	93.830.681.10	93.830.681.10	93.830.681.10	0820-خامض مرحل (البرامج) .....
	93.830.681.10	93.830.681.10	93.830.681.10	0820-خامض مرحل (خارج عن البرامج) .....
				01-نقل من قسم فرعي للاستثمار الاقتصادي .....
	50.542.241.76	50.542.241.76	50.542.241.76	100-الإقتطاع من إيرادات التسيير .....
	50.542.241.76	50.542.241.76	50.542.241.76	100-الإقتطاع من إيرادات التسيير (البرامج) .....
				100-الإقتطاع من إيرادات التسيير (خارج عن البرامج) .....
626.000.00				103-إعانات ووصايا .....
				105-إعانات - المجموع .....
626.000.00	78.343.706.65	78.969.706.65	78.969.706.65	105-إعانات (تصريفات خريجة عن البرامج) .....
	18.177.855.65	18.177.855.65	18.177.855.65	105-إعانات - البرامج .....
626.000.00	00	626.000.00	626.000.00	1050-الدولة .....
	60.165.851.00	60.165.851.00	60.165.851.00	1051-الولاية .....
				1052-أموال البلدية للتضامن .....
				1059-إعانات أخرى (إشراك الغير) .....
				160-لتحج الأقرضات .....
				212-التصرف في الطائرات .....
				214-التصرف في المنقولات والعتاد الثمير .....
				240-تحويل أصول الثروات .....
				260-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية .....
135.278.154.37	135.578.758.94	300.604.57		0850-فائض .....
				الإيرادات .....

حوصلة عمليات البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج (إطار III القسم الأول)

الباقى للإنجاز	النجازات	تحددات	تقديرات	إطار I
				مجموع النفقات
				نفقات خارجة عن البرامج
				0820-عوز مرحل .....
				105-إعانات (متأخرة) .....
				160-سداد الأقرضات (الأساط ومثلها) .....
				260-إقتناء سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية .....
				نفقات البرامج
				0820-خامض مرحل .....
				(إشغال ومشتريات) .....
				مجموع الإيرادات
				إيرادات خارجة عن البرامج
				0820-خامض مرحل .....
				01/100-نقل داخلي .....
				103-إعانات ووصايا .....
				260-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية .....
				إيرادات أخرى (الباقى للإنجاز خارج عن البرامج) .....
				إيرادات البرامج
				0820-خامض مرحل .....
				إيرادات أخرى .....
				0850-فائض .....
				النفقات .....
				الإيرادات .....



الملحق رقم 04: الحساب الإداري لسنة 2017 صفحة قسم التجهيز والاستثمار

4- الحساب الإداري لسنة 2017 القسم الفرعي للتجهيز العمومي

الباقى	انجازات	تحديدات	تقديرات	إطار I
870,90	78.567.069,93			
666,84	791.249.327,44	191.872.939,93	195.450.645,14	مجموع النفقات
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-فائض مرحل
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-عجز مرحل (البرامج)..... 0820-عجز مرحل (خارج عن البرامج).....
				105-إعانات (متأخرة)..... 160-سداد الاقتراضات (أقساط ومتأخر)..... 212-اقتناء العقارات..... 214-اقتناء المنقولات والعتاد الكبير..... 230-إشغال جديدة..... 231-تصليحات كبرى..... 260-اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية
626.000,00	194.824.645,14	195.450.645,14	195.450.645,14	مجموع الإيرادات
	136.202.171,36	136.202.171,36	136.202.171,36	0820(فائض مرحل) 0820-فائض مرحل (البرامج)..... 0820-فائض مرحل (خارج عن البرامج).....
	5.979.504,99	5.979.504,99	5.979.504,99	01-نقل من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي
	5.979.504,99	5.979.504,99	5.979.504,99	100-الاقتطاع من إيرادات التسيير..... 100-الاقتطاع من إيرادات التسيير (البرامج)..... 100-الاقتطاع من إيرادات التسيير (خارج عن البرامج).....
6.000,00				103-هيات ووصايا..... 105-إعانات - المجموع.....
6.000,00	32.442.968,79	33.268.968,79	33.268.968,79	105-إعانات (تصريفات خرجة عن البرامج)
6.000,00	33.039.958,79	33.039.958,79	33.039.958,79	105-إعانات - البرامج
	19.603.010,00	20.229.010,00	20.229.010,00	1050-الدولة..... 1051-الولاية..... 1052-أموال البلدية للتضامن..... 1059-إعانات أخرى (اشترك الغير).....
				160-نتائج الاقتراضات..... 212-التصرف في العقارات..... 214-التصرف في المنقولات والعتاد الكبير..... 240-تعويض أضرار الكوارث..... 260-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية.
3.276.900	116.317.576,14	3.577.705,21		0850-فائض الإيرادات

حوصلة عمليات البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج (إطار III القسم الأول)

الباقى	انجازات	تحديدات	تقديرات	إطار I
				مجموع النفقات
				نفقات خارجة عن البرامج
				0820-عجز مرحل..... 105-إعانات (متأخرة)..... 160-سداد الاقتراضات (أقساط ومتأخرة)..... 260-اقتناء سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية.....
				نفقات البرامج
				0820-فائض مرحل..... إشغال ومشتريات).....
				مجموع الإيرادات
				إيرادات خارجة عن البرامج
				0820-فائض مرحل..... 01/100-نقل داخلي..... 103-هيات ووصايا..... 260-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية إيرادات أخرى (الباقى للانجاز خارج عن البرامج)
				إيرادات البرامج
				0820-فائض مرحل..... إيرادات أخرى.....
				0850-فائض..... النفقات..... الإيرادات.....



الملحق رقم 05: الحساب الإداري لسنة 2018 صفحة قسم التسيير

الم		الباقي للإنجاز		إنجازات		تحديد النفقات		اعتمادات متوقعة في الميزانية الإضافية وبترخيصات خاصة		الحساب الإداري لسنة 2018	
		25	35	60	80	45	85				
		26.451.525	23.066.897	49.518.422	1.364.065	51.050.391	1.364.065	60- مبيعات و لوازم			
		1.364.065	00	1.364.065	00	1.364.065	00	600- مستحضرات صيدلانية .....			
		13.741.605	15.866.805	29.608.410	2.228.397	29.790.010	2.228.397	601- تخنية .....			
		2.228.397	00	2.228.397	00	2.228.397	00	602- الببسة .....			
		126.000	1.581.450	1.707.450	1.726.000	1.726.000	00	603- وقود .....			
		336.040	599.560	935.600	935.600	935.600	00	604- محروقات .....			
		6.784.177	517.727	7.301.904	7.301.904	7.301.904	50	605- لوازم لصيانة المبانيات .....			
		00	00	00	00	00	00	606- لوازم الطرق .....			
		1.191.630	595.865	1.787.495	1.787.495	1.787.495	80	607- لوازم مدرسية .....			
		135.060	3.374.940	3.510.000	4.614.818	4.614.818	89	608- لوازم لصيانة العتاد .....			
		544.550	530.550	1.075.100	1.302.100	1.302.100	00	609- لوازم أخرى .....			
		2.408.907	100.704.124	103.113.031	101.008.032	101.008.032	75	61- مصاريف المستخدمين			
		1.000.000	41.803.197	42.803.197	41.829.603	41.829.603	26	610- أجور المستخدمين الدائمين .....			
		1.000.000	35.090.117	36.090.118	35.300.000	35.300.000	00	611- أجور المستخدمين المؤقتين .....			
		10.411	00	10.411	10.411	10.411	50	615- أجور مختلفة .....			
		398.495	23.810.809	24.209.304	23.862.017	23.862.017	99	618- أعباء اجتماعية .....			
		00	112.000	112.000	150.000	150.000	00	62- ضرائب ورسوم			
		00	00	00	00	00	00	620- الضرائب على المرتبات والأجور (التسيير الجزافي) .....			
		00	112.000	112.000	150.000	150.000	00	629- ضرائب ورسوم أخرى .....			
		23.365.755	12.469.720	35.835.475	35.777.577	35.777.577	04	63- مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة			
		5.198.745	1.224.000	6.422.745	6.422.745	6.422.745	00	630- إيجار وأعباء إجباريه .....			
		1.151.514	2.341.824	3.493.338	4.421.235	4.421.235	67	631- صيانة وتصلبات في المؤسسة .....			
		3.448.160	00	3.448.160	3.459.349	3.459.349	47	633- اقتناء العتاد الصغير والعتاد .....			
		13.567.336	8.658.415	22.225.751	21.124.246	21.124.246	90	634- غاز كهرباء عماء .....			
		00	245.480	245.480	350.000	350.000	00	635- تأمينات العقارات والمنقولات .....			
		00	00	00	00	00	00	639- مصاريف أخرى للأملاك العقارية والمنقولة .....			
		00	403.950	403.950	603.950	603.950	75	64- مساهمات وخصص			
		00	00	00	00	00	00	640- حصة شرطة الدولة .....			
		00	00	00	00	00	00	641- حصة المساعدة الطبية المجانية .....			
		00	00	00	00	00	00	642- مساهمة مصلحة الن+وظافة المدرسية .....			
		00	00	00	00	00	00	643- المساهمة في مكافحة الحرائق .....			
		00	00	00	00	00	00	645- اشتراكات البلدية .....			
		00	00	00	200.000	200.000	00	647- مساهمات في الأعباء فيما بين البلديات .....			
		00	403.950	403.950	403.950	403.950	75	648- مساهمة في مصاريف التسيير للقبض .....			
		00	00	00	00	00	00	649- مساهمات أخرى .....			
		5.234.421	262.963	5.497.384	5.537.384	5.537.384	65	65- منح وإعانات			
		00	00	00	00	00	00	650- تعيينات خاصة بالترعات .....			
		1.627.645	00	1.627.645	1.627.645	1.627.645	00	651- منح ومعونات .....			
		740.100	00	740.100	740.100	740.100	00	652- مساهمة اقتصادية .....			
		00	00	00	00	00	00	655- منح وجوائز .....			
		00	262.963	262.963	302.963	302.963	06	657- إعانات .....			
		2.866.676	00	2.866.676	2.866.676	2.866.676	59	658- مساهمة إجتماعية .....			
		1.666.424	15.613.030	17.279.454	20.508.759	20.508.759	64	66- مصاريف التسيير العام			
		00	12.930.109	12.930.109	13.500.000	13.500.000	00	660- تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس التنفيذي البلدي .....			
		00	32.400	32.400	110.000	110.000	00	661- مصاريف المهمة لأعضاء المجلس التنفيذي البلدي .....			
		00	1.789.327	1.789.327	3.107.925	3.107.925	02	662- الطبع والتجليد ولوازم المكاتب .....			
		00	2.180	2.180	4.996	4.996	00	663- توثيق عام .....			
		1.061.424	301.764	1.363.188	1.363.188	1.363.188	62	664- مصاريف البريد والمواصلات .....			
		605.000	00	605.000	1.500.000	1.500.000	00	665- مصاريف العقود والمنازعات .....			
		00	402.500	402.500	677.650	677.650	00	666- أعياد وحفلات .....			
		00	154.750	154.750	240.000	240.000	00	667- مصاريف النقل .....			
		00	00	00	00	00	00	668- تأمين المسؤولية المدنية .....			
		00	00	00	00	00	00	669- نفقات غير متوقعة .....			
		00	00	00	00	00	00	67- مصاريف مالية			
		00	00	00	00	00	00	670- فوائد .....			
		00	00	00	00	00	00	671- مصلحة .....			
		00	00	00	00	00	00	672- مصلحة .....			
		00	00	00	00	00	00	673- مصلحة .....			
		00	238.321	238.321	238.321	238.321	24	68- المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة			
		2.223	00	2.223	2.223	2.223	32	69- تكاليف استثنائية			
		00	6.183.562	6.183.562	6.183.562	6.183.562	70	83- الإقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار			
		00	00	00	00	00	00	82- أعباء السنوات المالية السابقة			
		1.192.074	00	1.192.074	1.192.074	1.192.074	98	820- عجز مرحل .....			
		00	00	00	00	00	00	826- أعباء السنوات المالية السابقة (الباقي للإنجاز) .....			
		00	00	00	00	00	00	828-0- التخفيضات عن الرسوم السابقة .....			
		60.321.332	159.054.570	219.375.902	228.244.278	228.244.278	53	828-1 - سندات مقبولة بدون قيمة .....			
		00	00	00	00	00	00	مجموع النفقات .....			
		00	00	00	00	00	00	850- فائض الإيرادات ..			

الملحق رقم 06: الحساب الإداري لسنة 2018 صفحة قسم التجهيز والاستثمار

الحساب الإداري لسنة 2018  
-4-  
القسم الفرعي للتجهيز العمومي

المبلغ للإجازة	الجزات	تحددات	تقديرات	إطار I
107.308.986.51	66.735.375.75	174.044.361.70	175.560.883.29	مجموع النفقات
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-مخاض مرهل
	623.412.42	623.412.42	623.412.42	0820-ميز مرهل (البرامج)
				0820-ميز مرهل (خارج عن البرامج)
				105-معدات (متفرقة)
				160-معدات الاقراصات (السطح ومناظر)
				212-معدات الطائرات
13.630.689.90	751.604.00	14.482.293.90	14.410.196.99	214-معدات المتفرقات ومعدات التبريد
84.326.619.97	65.900.259.30	150.226.879.27	151.704.765.62	230-معدات جديدة
9.351.678.64	83.511.89	9.435.190.53	9.435.920.68	231-معدات أخرى
				260-معدات معدات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية
626.000.00	174.934.883.29	175.560.883.29	175.560.883.29	مجموع الإيرادات
	116.940.988.53	116.940.988.53	116.940.988.53	0820-مخاض مرهل (البرامج)
				0820-مخاض مرهل (خارج عن البرامج)
				01-مبلغ من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي
	6.183.562.70	6.183.562.70	6.183.562.70	100-الإنتاج من إيرادات التسيير
	6.183.562.70	6.183.562.70	6.183.562.70	100-الإنتاج من إيرادات التسيير (البرامج)
				100-الإنتاج من إيرادات التسيير (خارج عن البرامج)
				103-معدات ووسائلها
626.000.00				105-معدات - المجموع
				105-معدات (مشتريات خارجة عن البرامج)
626.000.00	51.810.332.06	52.436.332.06	52.436.332.06	105-معدات - البرامج
00	23.520.101.96	23.520.101.96	23.520.101.96	1050-الدولة
00	28.290.230.10	28.290.230.10	28.290.230.10	1051-الولاية
				1052-أموال البلدية للتقنين
626.000.00	00	626.000.00	626.000.00	1059-معدات أخرى (استهلاك التبريد)
				160-معدات الاقراصات
				212-التصرف في الطائرات
				214-التصرف في المتفرقات ومعدات التبريد
				240-تجهيز الطائرات
				260-التصرف في معدات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية
				0850-مخاض
106.682.986.51	108.199.508.10	1.516.521.59		الإيرادات

حوصلة عمليات البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج (إطار III القسم الأول)

المبلغ للإجازة	الجزات	تحددات	تقديرات	إطار I
				مجموع النفقات
				نفقات خارجة عن البرامج
				0820-ميز مرهل
				105-معدات (متفرقة)
				160-معدات الاقراصات (السطح ومناظر)
				200-معدات معدات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية
				نفقات البرامج
				0820-مخاض مرهل
				(المخاض والمشتريات)
				مجموع الإيرادات
				إيرادات خارجة عن البرامج
				0820-مخاض مرهل
				01/100-مبلغ مالي
				103-معدات ووسائلها
				260-التصرف في معدات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية
				إيرادات أخرى (المبلغ المالي للخارج عن البرامج)
				إيرادات البرامج
				0820-مخاض مرهل
				إيرادات أخرى
				نفقات
				الإيرادات
				0850-مخاض

الملحق رقم 07: الحساب الإداري لسنة 2018 صفحة الإيرادات

- 3 -  
قسم التسيير

الملاحظات	الباقي للإنجاز	إنجازات		تحديد الإيرادات		اعتمادات مفتوحة في الميزانية الإضافية وبترخيصات خاصة		الإيرادات	
		918.500	00	918.500	00	200.000	00	70- منتوجات الاستغلال	
		918.500	00	918.500	00	200.000	00	700- بيع المنتوجات والخدمات	
								702- رسوم على الزيارات	
								706- رسوم الجائزة	
								707- إرسالات إدارية	
								708- خدمات مدفوعة للمستخدمين	
		1.143.794	24	1.143.794	24	1.791.400	00	71- نتائج الأملك العمومية	
								710- بيع المحاصيل	
		438.987	42	438.987	42	1.384.400	00	714 - تأجير الطائرات	
		704.806	82	704.806	82	407.000	00	715- رسوم على الطرق والإسكان والتوقف.....الخ	
								716- الترخيص في المقابر	
								719- نتائج أطر الأملك العمومية	
								72- نتائج مالي	
								720- مدا خيل السندات والربوع	
								721- مصلحة	
								722- مصلحة	
								723- مصلحة	
		42.472.401	07	42.472.401	07	45.075.000	00	73- تحصيلات وإعانات	
								730 - تحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية والصندوق الاجتماعي	
								731- المساهمة في المساعدة الاجتماعية	
		42.050.401	07	42.050.401	07	44.875.000	00	732- خصم القوائد	
		422.000	00	422.000	00	200.000	00	733- إعانت القيمة والمساعدات العينية الأخرى	
								734- رسوم على الترخيص	
		58.579.900	00	58.579.900	00	58.579.900	00	74- رسوم على الترخيص	
		58.579.900	00	58.579.900	00	58.579.900	00	75- رسوم على الترخيص	
								75- ضرائب غير مباشرة	
		4.299.113	41	4.299.113	41	2.303.972	00	750- الرسم الإجمالي الوحيد على تلبية الخدمات	
		1.406.274	72	1.406.274	72	1.578.972	00	751- الرسم الإضافي على رسم الذبح	
		2.047.215	91	2.047.215	91	725.000	00	752- الرسم على العروض	
								753- الرسم على ألعاب اليانصيب	
								754- رسم الإقامة	
		845.622	78	845.622	78			759- حقوق الطابع	
		7.881.612	84	7.881.612	84	10.337.090	00	76- ضرائب مباشرة	
		00		00		9.106	00	760- الرسم الطقري	
		4.991.768	24	4.991.768	24	5.954.955	00	761- الرسم على النشاط المهني	
								762- رسم البلدية من التصديق الجزائي/ضرائب على المرتبات	
								763- الرسم على الجواز/ض.م.أ	
		2.889.844	60	2.889.844	60	4.373.029	00	764- الرسم الإضافي على الضرائب الخاصة بالتخيل والحيوان	
								765- الضريبة الجزائية الوحيدة	
								77 - الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ر.و.ق.م)	
		1.828.455	52	1.828.455	52			79- ناتج استثنائي	
								790- نقل التجهيز المنجز بالاستغلال المباشر	
								791- ناتج استثنائي آخر	
		77.585.415	49	77.585.415	49	77.189.415	49	82- ناتج السنوات المالية السابقة	
		77.189.415	49	77.189.415	49	77.189.415	49	83- نتائج مرحل	
		00		00		00		84- نتائج السنوات المالية السابقة	
		396.000	00	396.000	00	00		85- سنوات مملوأة أو محظوفة بالنهاة الأجل	
		225.008.292	57	225.008.292	57	225.775.877	49	86- مجموع الإيرادات	
								87- نتائج النفقات	
		60.321.332	33						

الملحق رقم 08: الميزانية الإضافية 2018

بلدية : بين الويدان  
ولاية : سكبودة  
القبضة البلدية : خزينة ما بين  
البلديات لتمالوس  
عدد أعضاء  
المجلس الشعبي البلدي :  
( 19 ) تسعة  
عشر عضواً .  
السيد /  
حفيظ بـوودن رئيساً .

الميزانية الإضافية  
السنة المالية 2018

معلومات إحصائية	نقل فيما بين المواد	المواد	تبيان
مكان : 2008 عدد سكان البلدية : 20707 مكان الخاضعون للضرائب : : التعليم : عدد الأطفال في سن التعليم : عدد أطفال التعليم الابتدائي من الدرجة الأولى :	طبقاً للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس وفي نطاق صلاحياته وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلاً فيما بين مواد الباب الواحد ماعدا : 1- كل المواد المزودة بأموال خاصة 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والاستثمار الاقتصادي 3- مواد قسم التسيير المذكورة جانباً.		

الموازنة العامة

النفقات	أقترحات الرئيس	تصويت م.ش.ب	المصادقة	الإيرادات	أقترحات الرئيس	تصويت م.ش.ب	المصادقة
قسم التسيير مجموع نفقات التسيير ..... ما يخفض : 798- اشتغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر ..... 8- اقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار .....	49	225.775.877	49	مجموع الإيرادات ما يخفض : 798- اشتغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر	49	225.775.877	49
النفقات الحقيقية للتسيير .....	79	219.592.314	79	الإيرادات الحقيقية .....	79	219.592.314	79
قسم الفرعي للتجهيز العمومي مجموع نفقات التجهيز .....	23	123.750.551	23	مجموع الإيرادات ما يخفض : 100- الاقتطاع من إيرادات التسيير .....	23	123.750.551	23
النفقات الحقيقية .....	70	6.183.562	70	01- التحويل من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي .	70	6.183.562	70
قسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي مجموع النفقات .....	23	123.750.551	23	الإيرادات الحقيقية .....	23	123.750.551	23
مجموع النفقات ما يخفض : 01- التحويل إلى القسم الفرعي للتجهيز العمومي .....	02	343.342.866	02	مجموع الإيرادات ما يخفض : 100- الاقتطاع من إيرادات التسيير .....	02	343.342.866	02
النفقات الحقيقية .....	02	343.342.866	02	الإيرادات الحقيقية .....	02	343.342.866	02
مجموع الإيرادات النفقات الحقيقية .....	02	343.342.866	02	المجموع الإجمالي للإيرادات الحقيقية .....	02	343.342.866	02
فائض الإيرادات .....	02	343.342.866	02	فائض النفقات .....	02	343.342.866	02
مجموع متساوي في النفقات والإيرادات .....	02	343.342.866	02	***مجموع متساوي في الإيرادات والنفقات .....	02	343.342.866	02

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ :

في المبين في العمود المخصص لهذا الغرض....

مجموع الإيرادات : .....

مجموع النفقات : .....

تمالوس في : .....

ع/ الوالي ويتفويض منه

رئيس دائرة تمالوس

تمت هذه الميزانية من طرفنا نحن أعضاء المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية

في : .....

أعضاء المجلس الشعبي البلدي

حفيظ بـوودن  
رئيس المجلس الشعبي البلدي  
تمالوس

الملحق رقم 09: الميزانية الأولية 2016

الميزانية الأولية  
السنة المالية 2016

بلدية بين الويدان  
قيضة بلدية  
تمالوس  
ولاية  
سكيكدة

عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي  
محمد توني  
السيد:

عضو 19  
رئيسها،

معلومات إحصائية	نقل فيما بين الموارد	المواد	تبيان
السكن عدد سكن البلدية تعداد سنة 2008 السكان الخمسون للمراتب تعداد التعليم عدد الأطفال في سن التعليم عدد أطفال التعليم الابتدائي من الطور الأول	طبقاً للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس وفي نطاق صلاحياته ويكون ترخيص خاص أن يجري نقلاً فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا : 1- كل المواد المزودة بأموال خاصة 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي الاستثمار الاقتصادي 3- مواد قسم التسيير المذكورة جانباً		
20707			
4234			
1980			

الموازنة العامة

الباب و المواد	التفصيلات	القرارات الرئيسية	تصويبت المجلس الشعبي البلدي	المصافاة	الباب و المواد	القرارات الرئيسية	تصويبت المجلس الشعبي البلدي	المصافاة
798	قسم التسيير مجموع نفقات التسيير ما يخص تشغيل التجهيز المنجز بالاستغلال المباشر الاتباع لنفقات التجهيز والاستثمار	66 211 480 00	66 211 480 00	66 211 480 00	798	مجموع الإيرادات المنجزه بالاستغلال المباشر	66 211 480 00	66 211 480 00
83	التفقات الحقيقية للتسيير	4 884 926 76	4 884 926 76	4 884 926 76	83	مجموع الإيرادات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76
	القسم الفرعي للتجهيز العمومي مجموع نفقات التجهيز	61 326 553 24	61 326 553 24	61 326 553 24		مجموع الإيرادات الحقيقية	61 326 553 24	61 326 553 24
	التفقات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76	4 884 926 76		مجموع الإيرادات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76
	القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي مجموع نفقات	4 884 926 76	4 884 926 76	4 884 926 76		مجموع الإيرادات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76
	التفقات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76	4 884 926 76		مجموع الإيرادات الحقيقية	4 884 926 76	4 884 926 76
	القسم الفرعي للتجهيز العمومي مجموع نفقات التجهيز	66 211 480 00	66 211 480 00	66 211 480 00		مجموع الإيرادات الحقيقية	66 211 480 00	66 211 480 00
	التفقات الحقيقية	66 211 480 00	66 211 480 00	66 211 480 00		مجموع الإيرادات الحقيقية	66 211 480 00	66 211 480 00
	المجموع الإجمالي للتفقات الحقيقية	66 211 480 00	66 211 480 00	66 211 480 00		مجموع الإيرادات الحقيقية	66 211 480 00	66 211 480 00
	مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	66 211 480 00	66 211 480 00	66 211 480 00		مجموع متساوي في النفقات والإيرادات	66 211 480 00	66 211 480 00

قمت هذه الميزانية من طرفنا نحن أعضاء المجلس الشعبي البلدي  
في تورية استثنائية

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ: ستة وستون مليون ومائتان و احدى عشرة الف واربعمائة وثمانون د ح  
المبين في العمود المخصص لهذا الغرض

في الإيرادات: ستة وستون مليون ومائتان و احدى عشرة الف واربعمائة وثمانون د ح

في النفقات: ستة وستون مليون ومائتان و احدى عشرة الف واربعمائة وثمانون د ح

في: 23 نوفمبر 2015  
الوالي

03 نونبر 2015  
رئيس

أعضاء المجلس الشعبي البلدي

01 محمد جمال بوزيد  
02 عم محمد زهير  
03 فتحي محمد  
04 مسعدة عز الدين  
05 هتوي سفيان  
06 اوعو لينة رانتام  
07 نوذو صوف جورد  
08 خنطووه الزهيرة  
09 بولكلو ر عبد الحفي  
10 خنريه عاي  
11 حنفي احسن

رئيس الدائرة  
محمد هاشمي